

ذُرِّيَّاتُ تَارِيخِيَّة (2)
كِتَابُ الْإِمَامِ عَلِيِّ
الْحَفَرِ - مُصْحَفُ فَاطِمَةَ



دار المعارف الإسلامية الثقافية

الكتاب: دراسات تاريخية (2)

كتاب الإمام عليّ عليه السلام - الجفر - مصحف فاطمة

تأليف: الشيخ مصطفى قصير قدس سره

مراجعة وتنسيق: مركز المعارف للمناهج والكتب التعليمية

إصدار: دار المعارف الإسلامية الثقافية

الطبعة: الأولى - 2019م / 1440هـ

تصميم وطباعة: DB UK
009613 336218

ISBN 978-614-467-???-?

books@almaaref.org.lb

00961 01 467 547

00961 76 960 347

مَوْسُوْعَةُ الْعُلَمَاءِ الشَّيْخِ مُصْطَفَى قَاضِي الْعُلَمَاءِ

ذِيَرِائِسَاتُ تَارِيخِيَّةٍ (2)

كِتَابُ الْإِمَامِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ - الْحَفَرُ - مُصْحَفُ فَاطِمَةٍ

الجزء الرابع عشر



دار الحقائق الإسلامية الثقافية



الفهرس

7.....مقدمة

الباب الأول: كتاب الإمام عليّ عليه السلام والتدوين المبكر للسنة النبوية

19.....السريفة

21.....تمهيد

22.....كتاب الإمام عليّ عليه السلام في النصوص

32.....شهادات حسية

36.....الأئمة عليهم السلام لا يحدثون إلا عن رسول الله ﷺ

46.....الكتب والصحائف الأخرى

60.....إخفاء الكتب عند الخوف

62.....أسباب إخفاء الكتب

69.....الباب الثاني: الجفر حقيقته، وما قيل عنه

71.....تمهيد

72.....مفهوم الجفر

73.....الجفر في حديث أئمة أهل البيت عليهم السلام

75.....دعاوى لا أصل لها

87.....الباب الثالث: مصحف فاطمة عليها السلام بين الحقيقة والأوهام

90.....المصحف في اللغة

91.....مصحف فاطمة في أخبار أهل البيت عليهم السلام

- 95..... فاطمة عليها السلام محدّثة
- 97..... المحدثون عند أهل السنة
- 103..... قائمة المصادر والمراجع



مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من بُعث رحمةً للعالمين، محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين الأئمة الميامين. قال تعالى في محكم كتابه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾⁽¹⁾، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾⁽²⁾.

قال أمير المؤمنين عليه السلام: «فَالرُّدُّ إِلَى اللَّهِ الْأَخْذُ بِمُحْكَمِ كِتَابِهِ، وَالرُّدُّ إِلَى الرَّسُولِ الْأَخْذُ بِسُنَّتِهِ الْجَامِعَةِ غَيْرِ الْمُفْرِقَةِ»⁽³⁾. يعدُّ المسلمون -كلّ المسلمين- أنّ السنّة النبويّة الشريفة هي المصدر الثاني من مصادر الشريعة الإسلاميّة ومعارفها بعد القرآن الكريم. ومما يؤكّد أهميّة السنّة النبويّة ومكانتها، أنّها تفسّر الغامض من آيات الكتاب العزيز، وتفصّل المجمال منه، فضلاً عن كونها طريقاً

(1) سورة الحشر، الآية 7.

(2) سورة النساء، الآية 59.

(3) الشريف الرضي، السيّد أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي، نهج البلاغة (خطب الإمام علي عليه السلام)، تحقيق وتصحيح: صبحي الصالح، لان، لبنان - بيروت، 1387 هـ - 1967 م، ط1، ص434.

لتبليغ الأحكام وبيان معارف الدين، هذا ممّا لا ريب فيه ولا يناقش فيه أحد من المسلمين أصلاً.

إلا أنّ الوسائل التي انتقلت عبرها السنّة النبويّة الشريفة، ومرت من خلالها حتّى وصلت إلينا، أدّت إلى وقوع جدل بين المسلمين حول سلامة تلك الوسائل والطرق على نحو يمكن الاطمئنان إلى أنّ هذا الواصل إلينا هو سنّة رسول الله ﷺ، أو أنّها تعرّضت أثناء انتقالها من جيل إلى جيل، ومن طبقة إلى طبقة، لعقبات ومشاكل أدّت إلى هبوط ميزان الاعتبار بالنسبة إلى الكثير من مفرداتها؛ ممّا يفتح الباب أمام دراسة تلك الطرق وتمحيصها.

ولا شكّ في أنّها قد تعرّضت في بعض المنعطفات إلى حالة من الدسّ والتزوير والتحريف والتشويه، إمّا بقصد أو بغير قصد.

وحاز البحث في هذه المسألة اهتمام العلماء والمحدّثين، وثارت بينهم نزاعات عظيمة حول ذلك، فاندفع بعض منهم إلى إغلاق البحث تماماً؛ بسبب حرصهم الشديد على تصحيح الواقع التاريخي للمسلمين، وإبعاد التهمة عن أصحابهم ومحدّثهم ومصنّفهم، وبسبب إحساسهم بخطورة الاستجابة للتشكيكات المطروحة حول سلامة الموجود والمدوّن بين أيدينا من الكتب والمجاميع الحديثيّة، اعتقاداً منهم بأنّ ذلك سيؤدّي بالضرورة إلى فقدان الوسيلة إلى حجّيّة سنّة الرسول الأكرم ﷺ، وبالتالي التخلّي عن هذا المصدر الأساس من مصادر الشريعة الإسلاميّة؛ لأجل ذلك أغلقوا باب النقاش والبحث في هذا الموضوع، ومنعوا من التعرّض لدراسة الطرق والوسائل، ووضعوا خطأً أحمر يضفي هالة من



الحرمة والقداسة على الصحابة الكرام، بالمعنى الواسع جداً للصحابي⁽¹⁾، وصرّحوا بأنهم حَمَلَةُ السَّنة النبوية والواسطة بيننا وبين الرسول ﷺ، وأنّ التعرّض لهم والتشكيك في عدالة أحد منهم، أو في صحّة ما نقلوه عنه، يؤدّي إلى إسقاط السَّنة النبوية الشريفة. ولما كان ذلك يجرّهم إلى كارثة كبرى -حسب زعمهم- فلا بدّ من غضّ النظر عن ذلك، والتسليم بسلامة الطرق، وعدالة الصحابة جميعاً، بل اتّهام من يطعن بعدالة أحد منهم بأنّه يريد هدم الدين والقضاء على الشريعة.

والحقيقة، إنّ هؤلاء الباحثين نظروا إلى الأمور بمنظار ضيق، وفاتّهم أنّ غضّ النظر عن دراسة الطرق التي انتقلت عبرها السَّنة النبوية الشريفة وتقويمها، يشكّل خطراً أكبر على الشريعة الإسلامية؛ إذ إنّهُ يكرّس واقعاً مرأً، ويضفي الشرعية -بلا دليل ولا برهان- على ما يُحتمل أنّه مَدْسُوس في كتب الحديث، وعلى ما كُذّب على رسول الله ﷺ، أو حُرّف من أحاديثه بالزيادة أو بالإسقاط أو بالتغيير والتبديل، ممّا كان يحصل تارةً عن عمد، خدمةً لبعض المصالح الدنيوية والمآرب السياسية، وأخرى عن غير عمد، نتيجة لتقادم العهد وعدم التدوين.

(1) راجع: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن عليّ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق ومراجعة: محبّ الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، لا، ط، ج 7، ص 2؛ أبو رية، محمود، أضواء على السَّنة المحمّدية، نشر البطحاء، لا، ط، ص 341؛ الميلاني، السيّد عليّ الحسيني، الصحابة، مركز الأبحاث العقائدية، إيران - قم، 1421، ط 1، ص 11.



فلماذا ندفن رؤوسنا في التراب، ونتغاضى عن المشكلات الحقيقية التي عانى منها المسلمون في الحفاظ على الشريعة الغراء؟ ولماذا نصرّ على تعديل من صرّح معاصروه بفسقه وانحرافه وتوثيقه، ولماذا نكابر والرسول ﷺ نفسه يصرّح بكثرة الكذّابة عليه⁽¹⁾؟!

وعلى أيّ حال، فإنّ المشكلة -كما ذكرنا- نشأت من ضيق النظر، ومن الاقتصار على ملاحظة الأمور من زاوية واحدة، والمسألة ليست كما يتصوّر هؤلاء، وذلك للآتي:

1 - إنّ تسرية الجرح والتعديل إلى جميع رواة السنّة الشريفة، بما فيهم الصحابة الكرام، لن يؤدّي إلى انسداد باب العلم بالسنّة -كما يدّعى-؛ إذ إنّ كثيراً من الصحابة الأجلاء العدول الذين أحرزت وثافتهم قد نقلوا لنا من الروايات المتضمّنة للأحكام ما يُطمأنّ إليه، وجرح بعضهم ليس هدماً للسنّة، وإنّما هو تنقيّة لها من الشوائب الغريبة عنها.

2 - إنّ معرفة السنّة الصحيحة الثابتة النقيّة الخالية من الأحاديث المشكوكة تهدف إلى التمسك بالدين، والاعتصام بالسنّة الحقيقية دون الأوهام والافتراءات والشبهات، وهذا هو الأسلوب العلميّ الصحيح في تشييد الدين وترسيخ أركانه، وما أبعدّه عن الهدم!

المجلد الثاني
في فضائل الإمامين
عليهما السلام

(1) الصدوق، الشيخ محمّد بن عليّ، الاعتقادات في دين الإماميّة، تحقيق: عصام عبد السيّد، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، 1414هـ - 1993م، ط2، ص118.

3 - إِنَّ هَؤُلَاءِ يَدَافِعُونَ عَنْ أُمُور ظَنِّيَّةٍ - فِي أَحْسَنِ حَالَاتِهَا -، وَيَهْمِلُونَ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَطْعِيَّةَ الَّتِي دَوَّنَتْ فِي عَصْرِهِ وَبِأَمْرِهِ وَبِإِمْلَائِهِ، بَلْ يَنْكُرُونَهَا دُونَ مَبَرَّرٍ مَعْقُولٍ. والمؤسف، أَنَّ مُصَنِّفَهُمْ وَمُحَدِّثَهُمْ لَا يَتَعَرَّضُونَ لشيءٍ مِنْ ذَلِكَ وَلَوْ عَلَى نَحْوِ الاحْتِمَالِ. وَلَا يَخْفَى مَا يَكْمُنُ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنْ دَوَافِعٍ سِيَاسِيَّةٍ.

إِنَّ الثَّابِتَ عِنْدَنَا بِشَكْلِ قَاطِعٍ لَا يَقْبَلُ الشَّكَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَّ سُنَّةَ مَكْتُوبَةٍ فِيهَا مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ النَّاسُ كُلُّهُ، وَأَنَّ الْخُلَفَاءَ مَنَعُوا تَدْوِينَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ فِي الْقَرْنِ الْأَوَّلِ الْهَجْرِيِّ⁽¹⁾، وَأَمَرُوا بِمَحْوِ مَا كَانَ كُتِبَ مِنْهَا، بَلْ مَنَعُوا الرِّوَايَةَ إِلَّا فِي دَائِرَةِ ضَيْقَةٍ وَحُدُودٍ مَعْيَنَةٍ، حَتَّى تَقَادِمَ الْعَهْدُ، وَمَضَى الرَّعِيلُ الْأَوَّلُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ صَحَبُوا النَّبِيَّ ﷺ وَسَمِعُوا مِنْهُ، بَلْ مَضَى تَقْرِيْباً جَلًّا مِنْ قَارِبِ عَهْدِهِ ﷺ مِمَّنْ كَانُوا عَلَى صِلَةٍ وَثِيقَةٍ وَتَمَاسٍ مُبَاشِرٍ بِالصَّحَابَةِ الْكَرَامِ. وَبَعْدَ ذَلِكَ، بَدَأَ الْمُسْلِمُونَ بِالْإِهْتِمَامِ بِالْحَدِيثِ، فَفَكَّرُوا فِي جَمْعِ الْمَتَنَاطِرِ مِنْهُ وَتَدْوِينِهِ فِي مَطْلَعِ الْقَرْنِ الثَّانِي كَمَا يَقُولُونَ، عِنْدَمَا أَمَرَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِذَلِكَ⁽²⁾، إِلَّا أَنَّ التَّدْوِينَ لَمْ يَأْخُذِ الطَّابِعَ الْجَدِّيَّ إِلَّا عَلَى رَأْسِ الْمَثْنَيْنِ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ حَجَرٍ وَالْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ، وَاعْتَرَفَ بِهِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ⁽³⁾. وَقَدْ تَعَرَّضْتُ السُّنَّةَ الشَّرِيفَةَ

(1) مسلم النيسابوري، مسلم بن الحجاج، الجامع الصحيح (صحيح مسلم)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، لا، ط، لا، ط، ج 8، ص 229؛ الذهبي، محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، لبنان - بيروت، دار إحياء التراث العربي، لا، ط، ج 1، ص 5.

(2) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لا، م، 1401 هـ - 1981 م، لا، ط، ج 1، ص 33.

(3) الخطيب، محمد عجاج، أصول الحديث، دار الفكر، بيروت، 1409 هـ، لا، ط، ص 136.



إِنَّ قَلَّةَ الإِقْبَالِ عَلَى الْكِتَابَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ، وَعَدَمَ إِدْرَاكِ قِيَمَةِ التَّدْوِينِ مِنْ قَبْلِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، لَمْ يَمْنَعُوا الْعَدِيدَ مِنَ الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ مِنْ أَنْ يَقَيِّدُوا بَعْضَ مَا سَمِعُوهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ حَدِيثٍ، وَتَشِيرَ بَعْضَ النُّصُوصِ إِلَى أَنَّهُ ﷺ قَدْ أُذِنَ فِي ذَلِكَ، بَلْ حُتَّ عَلَيْهِ، حَتَّى إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ نُسِبَتْ إِلَيْهِمْ صَحَائِفُ كَانُوا دَوَّنُوهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِلَّا أَنَّ التَّدْوِينَ لَمْ يَصْبِحْ ظَاهِرَةً عَامَّةً، فَتَرَكْتَ كَارِثَةَ الْمَنْعِ مِنَ التَّدْوِينِ فِي الْقَرْنِ الْأَوَّلِ الْهَجْرِيِّ وَالْأَمْرُ بِمَحْوٍ مَا كُتِبَ مِنَ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ وَإِحْرَاقُهُ أَسْوَأُ الْأَثَرِ عَلَى السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ، فَقَدْ أُتِيحَتْ الْفُرْصَةُ لِمَنْ يَرِيدُ الْعَبَثَ بِهَا، مُسْتَفِيدًا مِنْ عَوَامِلَ عَدَّةٍ، مِنْهَا تَقَادُمُ الْعَهْدِ وَتَفَرُّقُ الصَّحَابَةِ، وَالنِّسْيَانِ، وَتَوْسُّعِ الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ، هَذَا كُلُّهُ جَعَلَ مِنْ دَرَاةِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ وَالتَّثَنَّتْ مِنْهُ عَمَلِيَّةٌ شَاقَّةٌ تَتَطَلَّبُ

(2) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم، مصدر سابق، ج 1، ص 10.

خبرة واسعة وجهوداً كبيرة.

ويبدو أن رسول الله ﷺ قد أدرك بعلمه الواسع وحكمته ونظره الثاقب وتدبيره المسدّد بالوحي، أنه لا بدّ لضمان حفظ الشريعة الإسلامية وبقائها واستمرارها من دعائم ثلاث:

الأولى: القرآن الكريم، الحبل الممدود من السماء إلى الأرض، وكتاب الله الذي فيه الهدى، ومعجزة الرسول ﷺ الخالدة، فركّز رسول الله ﷺ اهتمامه على نشره، وحثّ المسلمين على حفظه والعناية به والتمسّك بمعارفه وأحكامه، وأمر كتّاب الوحي بتدوينه ونشر صحائفه ليُحفظ من التحريف والتغيير، وقد تأتّى له ذلك، ولم يرحل عن هذه الدنيا حتّى كان مجموعاً مدوّنّاً عند عدد لا يستهان به من المسلمين⁽¹⁾.

الثانية: العترة النبويّة الطاهرة من أهل البيت ﷺ الذين اهتمّ الرسول ﷺ بتربيتهم تربية خاصّة، وأهلهم لتحمل أعباء الرسالة من بعده، فكانوا المطهّرين من الذنوب، المنزهين عن المعاصي، والأوعية النقيّة لاحتواء الشريعة ومعارف الدين، وقد جعلهم ﷺ مرجعاً للأمة، وولادةً لأمرها، وحرّاساً على الدين، وأماناً من الضلال والعمى، وأوصى باتّباعهم والالتزام بهم والتمسّك بعروتهم الوثقى جنباً إلى جنب مع القرآن الكريم، فقال: «إني تارك

(1) راجع: الحكيم، السيّد محمّد باقر، علوم القرآن، مجمع الفكر الإسلامي، 1417، ط3، ص101؛ زرندي، السيّد مير محمّدي، بحوث في تاريخ القرآن وعلومه، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفة، إيران - قم، 1420، ط1 (كامل الكتاب)؛ الكوراني، الشيخ عليّ العاملي، تدوين القرآن، دار القرآن الكريم، 1418، ط1 (كامل الكتاب).



فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسكتكم بهما لن تضلّوا، وإتّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض»⁽¹⁾.

الثالثة: سنة رسول الله ﷺ المسدّدة بالوحي والمؤيّدّة بالتنزيل. وقد أشرنا في صدر البحث لاثنتين من الآيات الأمرة باتّباع الرسول ﷺ دون فرق بين حياته وما بعد وفاته، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيطًا﴾⁽³⁾.

ولم يكن المسلمون الذين عايشوا الرسول ﷺ على مستوى واحد في قدراتهم الفكرية، وفي عمق إيمانهم، وفي إمكاناتهم التي تؤهلهم لحمل ثقل الرسالة ودرك جميع غاياتها وأسرارها، فكان الرسول ﷺ يلقي على الناس من المعارف ما يتناسب مع طاقاتهم الذهنية، ويبيّن لهم من أحكام الدين وتكاليفه ما يحتاجون إليه في ابتلاءاتهم اليومية.

وبما أنّ الرسالة المحمّدية هي الرسالة الخاتمة، فلا بدّ من أنّها تحوي من الأحكام والمعارف ما يفي بحاجات العصور والأجيال

(1) هذا الحديث متواتر تواتراً معنوياً عند الفريقين. انظر: الصّقار، محمّد بن الحسن، بصائر الدرجات، تصحيح وتعليق وتقديم حسن كوجه باغي، منشورات الأعلمي، مطبعة الأحمدية، طهران، 1404هـ/1362هـش، لا. ط، ج 8، ص 433-434: ابن حنبل، أحمد، المسند (مسند أحمد)، دار صادر، لبنان - بيروت، لا. ط، ج 3، ص 14: الحاكم النيسابوري، محمد بن عبدالله، المستدرک علی الصحیحین، إشراف: يوسف عبد الرحمن المرعشي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، لا. ط، ج 3، ص 148: الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، تحقيق وتصحيح: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، بيروت، 1403هـ/1983م، ط 2، ج 5، ص 622.

(2) سورة آل عمران، الآية 144.

(3) سورة النساء، الآية 80.

كلّها، وما يناسب العقول والأذهان كلّها، فمن هنا تبرز أهميّة الدعامة الثانية: باعتبارها المؤهّلة لأداء هذا الدور، وتحمل هذه المسؤولية. وليس ذلك ناشئاً من عجز الرسول ﷺ عن تبليغ الرسالة أو تقصيره -والعياذ باللّهِ-، بل من جهة خصوصيّات الزمان والمكان واختلاف الناس، والمستجدّات التي تستدعي البيان عند وقت الحاجة، وإيصال ما يخصّ الأزمنة المتأخّرة لأهلها سالمًا، فضلاً عن مهمّة حفظ الأحكام الثابتة من الضياع، وحراستها من تلاعب الأهواء واختلاف الأذواق، فإنّ التبليغ بنفسه لا يفي بمثل هذه المهمّة؛ ولذلك كانت الإمامة -هذا المعنى الواسع- من ضرورات الرسالة.

وقد عمل الرسول ﷺ -بعد مهمّة الإعداد والتأهيل- على تعريف الأئمّة الذين أعدّهم لتحمل الأمانة بكلّ ما تحويه الرسالة الخاتمة من معارف وأحكام، ورسم لهم ما يحتاجون إليه كلّ في طريق قيادة الأُمّة وولاية أمرها، فكانوا بذلك الثقل الثاني.

ولا شكّ في أنّ الرسول ﷺ لم يكن ضيّناً بشيء من أحكام الشريعة ولا معارف الدين، وهو المبعوث لتبليغها لا لكتمتها، إلّا أنّ عامّة الناس الذين آمنوا به وصدّقوه لم يكونوا يملكون القلوب والأوعية التي تؤهّلهم لتحمل أسرار الرسالة ودقائق معارفها كلّها، وليس ذلك إنقاصاً من شأنهم وتوهيناً لهم، ونحن جميعاً نعرف أنّ المعارف الإلهيّة وعظيم أسرارها إذا أُلقيت على عوامّ الناس لم يدركوها، وربّما تركت أثراً سلبيةً، بل ربّما أدّت إلى انحرافهم عن جادة الصواب.



ولذلك نرى أنّ أساتذة الفلسفة والعرفان يوصون تلامذتهم بالحرص على كتمان علومهم عن عامّة الناس، وعدم إلقائها إلى من لا يتحمّلها، على الرغم من أنّها من العلوم والمعارف التي يتوصّل إليها الإنسان بعقله وفكره، فكيف بما هو فوق عقول البشر وإدراكهم!

مضافاً إلى أنّ الناس لا يحفظون ما يسمعون كلاً، ولا يستوعبون ما يحفظونه كلاً، والشواهد على ذلك كثيرة جداً، فبعد رسول الله ﷺ اضطربت آراء المسلمين في أبسط الأمور وأيسرها، فقد اختلفوا في عدد تكبيرات صلاة الميّت، ولم يحفظوا سنّة رسول الله ﷺ فيها، حتّى جمعهم الخليفة على عدد، على الرغم من أنّهم صلّوا معه مئات وربّما آلاف المرّات⁽¹⁾، وتوجد شواهد عدّة على ذلك بعد إلقاء نظرة على كتب الفقه والحديث والسيرة.

وقد عمد رسول الله ﷺ إلى الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، الذي تربّى في حجره وصنّع على عينه، بعد أن عرف فيه القدرة الكافية والمؤهّلات المناسبة، فأخذ يزيّقه العلم زقّاً، ويلقّنه المعارف يوماً بيوم، حتّى صار مستودع علمه، والأمين على ما علّمه الله تعالى من العلوم والمعارف. وفي هذا يقول عليه السلام: «علّمني ألف باب، يفتح لي كلّ باب ألف باب»⁽²⁾.

(1) الطوسي، الشيخ محمّد بن الحسن، الخلافة، تحقيق: جماعة من المحقّقين، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفة، إيران - قم، 1407هـ، لا ط، ج 1، ص 729.

(2) الصدوق، الشيخ محمّد بن عليّ، الأمالي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة

ويقول الرسول ﷺ فيما تواتر عنه: «أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها»⁽¹⁾، وفي بعض الروايات: «فمن أراد المدينة فليأت الباب»⁽²⁾، وفي بعضها: «فمن أراد العلم فليأتها من قبل بابها»⁽³⁾.

ويقول أمير المؤمنين عليه السلام: «... وَلَقَدْ كُنْتُ أَتَّبِعُهُ اتِّبَاعَ الْفَصِيلِ أَثَرُ أُمِّهِ، يَرْفَعُ لِي فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَخْلَاقِهِ عِلْماً، وَيَأْمُرُنِي بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِ، وَلَقَدْ كَانَ يُجَاوِزُ فِي كُلِّ سَنَةٍ بِحِرَاءٍ، فَأَرَاهُ وَلَا يَرَاهُ غَيْرِي، وَلَمْ يَجْمَعْ بَيْتٌ وَاحِدٌ يَوْمَئِذٍ فِي الْإِسْلَامِ، غَيْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخَدِيجَةَ وَأَنَا ثَالِثُهُمَا، أَرَى نُورَ الْوَحْيِ وَالرِّسَالَةِ وَأَشْمُ رِيحَ النُّبُوَّةِ...»⁽⁴⁾.

ولم يكتفِ رسول الله ﷺ بذلك، بل كان يأمر علياً عليه السلام أن يكتب ما يُملَى عليه كله، فقال عليه السلام مرةً لرسول الله ﷺ: «يا نبي الله، أتخاف عليَّ النسيان؟ قال: لست أخاف عليك النسيان، وقد دعوت الله لك أن يحفظك ولا يُنسيك، ولكن اكتب لشركائك، قال: قلت: ومن شركائي يا نبي الله؟ قال: الأنمة من ولدك»⁽⁵⁾.

البعثة، مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة، إيران - قم، 1417هـ، ط1، ص737.
(1) الشيخ الصدوق، الأمالي، مصدر سابق، ص425: الصدوق، الشيخ محمد بن علي، التوحيد، تصحيح وتعليق: السيد هاشم الحسيني الطهراني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، إيران - قم، لا، ط، لا، ص307: ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، لا، م، 1415هـ/1995م، لا، ط، ج3، ص467: ج9، ص20، وغيرها الكثير من المصادر.
(2) المفيد، الشيخ محمد بن محمد، الفصول المختارة، تحقيق: السيد نور الدين جعفریان الأصبهاني وآخرين، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، 1414 - 1993م، ط2، ص220.

(3) ابن حبان، محمد بن حبان، المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، لا، ن، لا، م، لا، ط، ج1، ص130.

(4) الشريف الرضي، نهج البلاغة، مصدر سابق، ص301.

(5) الصدوق، الشيخ محمد بن علي، كمال الدين وتمام النعمة، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المقدسة، 1405هـ/1363هـش، لا، ط، ج1، ص234.



وكان من جملة ما أملاه عليه رسول الله ﷺ وكتب بخطه صحيفة طولها سبعون ذراعاً في عرض الأديم. واشتهر أمر هذه الصحيفة عند الشيعة، وتحدثت عنها أئمة أهل البيت ﷺ، وقد حوت ما يحتاج إليه الناس من الأحكام حتى قيام الساعة، وبقيت سنداً قطعياً دُونَ بإشراف من الرسول الأكرم ﷺ، وحُفظ عند أمناء الأئمة وحَفَظَته الدين أئمة أهل البيت ﷺ، من ضمن ودائع النبوة ودلائل الإمامة.

وكان يوجد عدد آخر من الصحائف والمدونات التي أملاها رسول الله ﷺ على عليّ ﷺ وخطها بيمينه، نستعرضها في نهاية البحث، إن شاء الله.

وهذا أهم ما يُميّز مدرسة أهل البيت ﷺ التي نتمسك بها، حيث إنها تعتمد في تلقي الأحكام الشرعية والمعارف الدينية على الدعائم الثلاثة المتقدمة، وقد منّ الله علينا بهذه النعمة الكبيرة التي نتمنى ونحب أن تعمّ جميع المسلمين، وأن ينعموا بها، ويتفياؤها ظلالمها، ويتذوقوا حلاوتها.

فالجدير بنا -نحن المسلمين- إذا كنّا طلاب حقّ أن نبحث عن سنة رسول الله ﷺ التي انتقلت عبر الوسائل المأمونة والمضمونة، الخالية من الشوائب، النقية من الغرائب، فنشدّ الرحال إليها، ونعصّ عليها بالنواجذ والأسنان، ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾⁽¹⁾.

الحقّ لا يزول ولا يزول
فما بعد الحقّ إلا الضلال

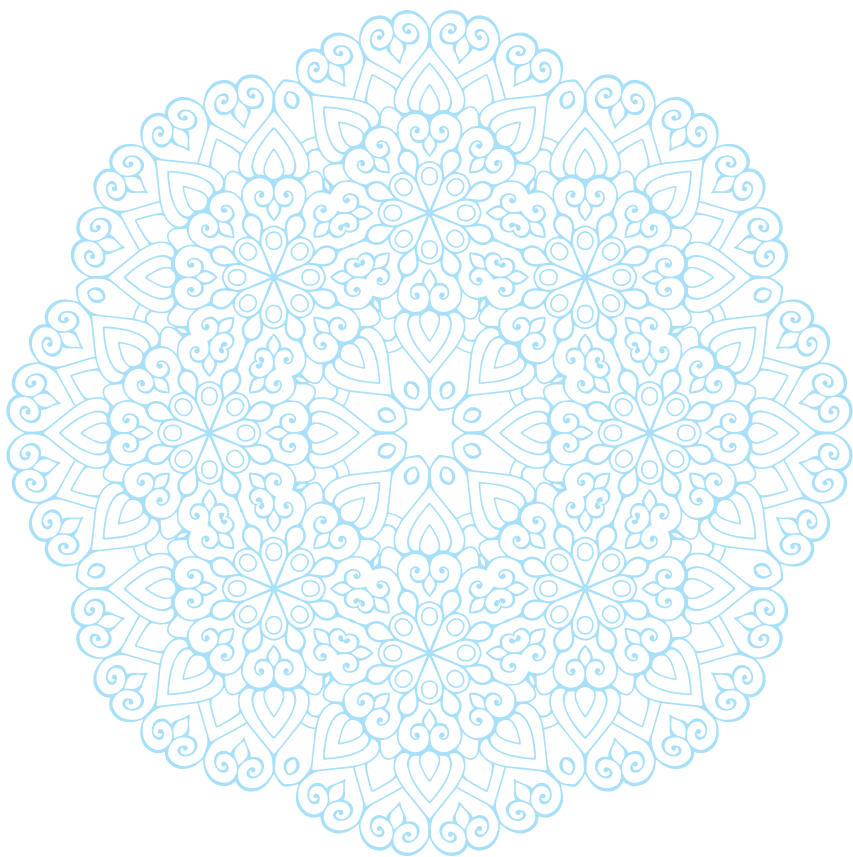
(1) سورة يونس، الآية 32.



الباب الأوَّل



كتاب الإمام عليٍّ عليه السلام والتدوين المبكر للسنة النبوية الشريفة



تمهيد

يرى الشيعة أنّ التدوين الرسمي للحديث النبويّ بدأ برعاية رسول الله ﷺ نفسه، وأنّه ﷺ أملى على الإمام عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه صحيفة كبيرة حوّث من الأحكام ما يفي بجميع حاجات الناس حتّى قيام الساعة، وأنّ هذه الصحيفة أوّل كتاب جامع مانع للسنة النبويّة الشريفة فيما يتعلّق بالحلال والحرام.

وقد تشكّل هذه الحقيقة مفاجأة بالنسبة إلى الأذهان المشبعة بما كان يسعى لتكريسه جمع كبير من المحدثين والباحثين والكتّاب الذين خُدعوا -ومع الأسف- بروايات يبدو أنّها صُنعت على طبق أهواء السلاطين، ضمن مخطّط سياسيّ كبير استهدف إبعاد أهل البيت رضي الله عنهم عن مراكز القيادة، وصرف الأنظار عنهم، والحيلولة دون التفاف الناس حولهم.

ومفردات هذا المخطّط الخطير كثيرة جدّاً لا يسع المقام لاستعراضها. وما تعرّض له أهل البيت رضي الله عنهم، وذوو القربى من بني هاشم عامّة والعلوّيين خاصّة، وأشياعهم وأتباعهم منذ قيام دولة بني أميّة، وعلى امتداد دولة بني العباس، والذين جاؤوا من بعدهم،



من المصائب والمآسي المؤلمة، كلّها تدخل ضمن هذا المخطّط المأساويّ الخطير.

ونستعرض بالبحث والتدقيق لهذه الحقيقة التي تعني فيما تعنيه أنّ على المسلمين جميعاً -غير الشيعة الإماميّة- أن يعيدوا النظر في مدوّنتهم الحديثيّة، وأن يقارنوها بما ورد عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام، الذين حفظوا سنّة رسول الله ﷺ من بعده، ونشروا منها ما مكّنتهم الظروف من نشره.

هذه الحقيقة تعني فيما تعنيه -أيضاً- أنّ علينا أن لا نتعامل مع أقوال أئمّة أهل البيت عليهم السلام على أنّها آراء شخصية كبقية آراء العلماء واجتهاداتهم، وإنّما علينا أن ننظر إليها على أنّها أقوال تحكي سنّة رسول الله ﷺ، وتنقلها إلينا بألفاظها أو بمعانيها دون تغيير ولا تبديل.

سنطرح هذه الحقيقة مع أدلّتها لذوي الإنصاف والنظر المتجرّد عن الخلفيّات والعصبيّات، والأذهان التي تحمل روح البحث والتدقيق، والعقول المنفتحة التي تطلب الحقّ ولا تريد سوى الحقّ.

كتاب الإمام عليّ عليه السلام في النصوص

من يتصفّح مصادر الحديث عند الشيعة الإماميّة يجد الكثير من الأحاديث المروية عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام قد صرّحت بأنّها مستقاة من كتاب عليّ عليه السلام، وقد أحصيت المئات من الموارد

التي يقول فيها الإمام علي عليه السلام: «وجدنا في كتاب علي عليه السلام قال رسول الله ﷺ: ...»⁽¹⁾، أو: «وجدنا في كتاب علي عليه السلام ...»⁽²⁾، أو: «(كذا) في كتاب علي عليه السلام»⁽³⁾، أو: «وهكذا وجدنا في كتاب علي عليه السلام»⁽⁴⁾، أو: «وذلك في كتاب علي عليه السلام»⁽⁵⁾، وأمثال ذلك⁽⁶⁾.

وصرّحت بعض الروايات بذلك، حيث ورد في بعضها:

«إنّ في كتاب علي عليه السلام الذي أملى رسول الله ﷺ»⁽⁷⁾، أو: «الذي هو إملاء رسول الله ﷺ»، وأمثال ذلك⁽⁸⁾.

(1) البرقي، أحمد بن محمد بن خالد، المحاسن، تصحيح وتعليق: السيّد جلال الدين الحسيني، دار الكتب الإسلامية، إيران - طهران، 1370 هـ - 1330 ش، لا.ط، ج 1، ص 107.

(2) الكليني، الشيخ محمد بن يعقوب، الكافي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية؛ مطبعة حيدري، طهران، 1365 هـ ش، ط 4، ج 1، ص 407.

(3) الصقار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات، تصحيح وتعليق وتقديم: حسن كوجه باغي، منشورات الأعلي، مطبعة الأحمدي، طهران، 1404 هـ ق/1362 هـ ش، لا.ط، ص 187.

(4) الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج 7، ص 317.

(5) الطوسي، الشيخ محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام في شرح المقنعة، تحقيق وتعليق: السيّد حسن الموسوي الخراساني، دار الكتب الإسلامية، إيران - طهران، 1364 ش، ط 3، ج 5، ص 383.

(6) انظر: البرقي، المحاسن، مصدر سابق، ج 1، ص 273؛ الصدوق، الشيخ محمد بن علي، المقنعة، تحقيق: لجنة التحقيق التابعة لمؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، 1415 هـ، لا.ط، ص 529؛ المفيد، الشيخ محمد بن محمد، خلاصة الإيجاز، تحقيق: الشيخ علي أكبر زماني نژاد، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، 1414 هـ - 1993 م، ط 2، ص 57؛ المفيد، الشيخ محمد بن محمد، رسالة المتعة، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، 1414 هـ - 1993 م، ط 2، ص 14؛ الطوسي، الخلاف مصدر سابق، ج 1، ص 132، وغيرها من المصادر.

(7) الصقار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص 186.

(8) راجع المصادر المتقدمة.



والملاحظ أنَّ أغلب الروايات التي تصرّح بذكر كتاب عليّ عليه السلام قد رويت عن الإمام جعفر الصادق وعن أبيه الإمام محمّد الباقر عليه السلام، ويقلّ ذلك عن غيرهما من أئمة بيت العصمة والطهارة عليهم السلام. ولنا وقفة مع هذه الملاحظة في موضع آخر من هذا البحث، إن شاء الله. والذي يهمنا هنا هو أنَّ الظاهر من مجموع هذه النصوص أنَّ مسألة وجود كتاب لعليّ عليه السلام يتداوله الأئمة عليهم السلام كانت معروفة في أوساط أصحابهم، ولذلك لا نجد في تلك الروايات من يستفسر منهم بعد ذكره من قبل الإمام عليه السلام عن ماهية هذا الكتاب وعن مكان وجوده، إلّا فيما شدّ وندر. ومن المسلّم عند الجميع أنّه لم يكن منتشرًا عند أتباع الأئمة عليهم السلام وشيعتهم، وإنّما هو من مختصّاتهم، ومن العلوم التي استأثروا بها وتوارثوها، وأظهروا منها ما يحتاج إليه الناس، كلّما سنحت الفرصة، وسئلوا عن حكم من الأحكام.

ينتشر هذا النوع من النصوص ينتشر في كتب الحديث عند الشيعة، وفي جميع الأبواب، وقد أحصى العلامة المحقق آية الله الشيخ عليّ الأحمديّ عدداً كبيراً منها.

وثمة العديد من النصوص الأخرى التي تحدّثت عن كتاب عليّ عليه السلام في سياق الحديث عن ودائع النبوة التي يتوارثها أئمة أهل البيت عليهم السلام، وتشكّل تراثاً مختصّاً بالإمامة، ووثيقة حيّة تحفظ السنّة النبويّة والمعارف الإلهيّة، ومرجعاً للأئمة، ومنقداً لها من الحيرة والضلال.

الإمام جعفر الصادق عليه السلام
- في مناقب الإمام عليّ عليه السلام -

فمن هذه النصوص:

- 1- ما روي عن أبي بصير في حديث، عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام قال: «يا أبا محمد، وإنّ عندنا الجامعة، وما يدرهم ما الجامعة؟! قال: قلت: جعلت فداك، وما الجامعة؟ قال: صحيفة طولها سبعون ذراعاً بذراع رسول الله ﷺ وإملائه من فلق فيه، وخطّه عليّ بيمينه، فيها كلّ حلال وحرام، وكلّ شيء يحتاج الناس إليه، حتّى الأرض في الخدش»⁽¹⁾.
- 2- وعنه -أيضاً- عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول -وذكر ابن شبرمة- في فتياه فقال: أين هو من الجامعة؟ أملى رسول الله ﷺ وخطّه عليّ عليه السلام بيده، فيها جميع الحلال والحرام، حتّى أرش الخدش فيه»⁽²⁾.
- 3- وعن أبي عبيدة، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام بعض أصحابنا عن الجفر، فقال: «هو جلد ثور مملوء علماً، قال له: فالجامعة؟ قال: تلك صحيفة طولها سبعون ذراعاً في عرض الأديم مثل فخذ الفالج، فيها كلّ ما يحتاج الناس إليه، وليس من قضية إلّا وهي فيها، حتّى أرش الخدش»⁽³⁾.
- 4- وعن بكر بن كرب الصيرفي، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إنّ عندنا ما لا نحتاج معه إلى الناس أحد، وإنّ الناس ليحتاجون إلينا، وإنّ عندنا كتاباً إملاء رسول الله ﷺ وخطّه عليّ عليه السلام، صحيفة فيها كلّ حلال وحرام»⁽⁴⁾.

(1) الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج 1، ص 239.

(2) الصقار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص 168؛ وراجع: ص 165 - 166.

(3) المصدر نفسه، ص 173.

(4) الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج 1، ص 242.



5- وفي رواية أخرى عنه، قال: كنّا عند أبي عبد الله عليه السلام فسمعناه يقول: «أما والله، عندنا ما لا نحتاج إلى الناس، وإنّ الناس ليحتاجون إلينا، إنّ عندنا الصحيفة سبعون ذراعاً بخطّ عليّ عليه السلام وإملاء رسول الله ﷺ وعلى أولادهما، فيها من كلّ حلال وحرام...»⁽¹⁾.

6- وعن فضيل بن يسار، قال: قال لي أبو جعفر عليه السلام: «يا فضيل، عندنا كتاب عليّ عليه السلام سبعون ذراعاً، ما على الأرض شيء يُحتاج إليه إلّا وهو فيه، حتّى أرش الخدش، ثمّ خطّه بيده على إمامه»⁽²⁾.

7- وعن مروان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «عندنا كتاب عليّ عليه السلام سبعون ذراعاً»⁽³⁾.

8- وعنه -أيضاً- قال: سمعت جعفر بن محمد عليه السلام -وذكرت عنده الصلاة- فقال: «إنّ في كتاب عليّ عليه السلام الذي هو إملاء رسول الله ﷺ، أنّ الله تبارك وتعالى لا يُعذّب على كثرة الصلاة والصيام، ولكن يزدّه جزاءً»⁽⁴⁾.

9- وعن عبد الله بن سنان، عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: «إنّ عندنا جلدأ سبعون ذراعاً، أملى رسول الله ﷺ، وخطّه عليّ عليه السلام بيده، وإنّ فيه جميع ما يحتاجون إليه، حتّى أرش الخدش»⁽⁵⁾.

(1) الصّفّار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص 162.

(2) المصدر نفسه، ص 167.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه، ص 185.

(5) المصدر نفسه، ص 167.

- 10- وفي رواية أخرى عنه أنه قال: «وإن عندنا لصحيفة، طولها سبعون ذراعاً، وأملأها رسول الله ﷺ، وخطها علي عليه السلام بيده، وإن فيها لجميع ما يحتاج إليه، حتى أرش الخدش»⁽¹⁾.
- 11- وفي رواية أخرى عنه، قال: سمعته يقول: «فيها خط علي عليه السلام وإملاء رسول الله ﷺ من فلق فيه، ما من شيء يحتاج إليه إلا وهو فيه، حتى أرش الخدش»⁽²⁾.
- 12- وعن عبد الله بن ميمون القداح، عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام قال: «في كتاب علي كل شيء يحتاج إليه، حتى أرش الخدش»⁽³⁾.
- 13- وعن حماد، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «ما خلق الله حلالاً ولا حراماً إلا وله حد كحد الدور، وإن حلال محمد حلال إلى يوم القيامة وحرامه حرام إلى يوم القيامة، ولأن عندنا صحيفة طولها سبعون ذراعاً، وما خلق الله حلالاً ولا حراماً إلا فيها، فما كان من الطريق فهو من الطريق، وما كان من الدور فهو من الدور، حتى أرش الخدش وما سواها، والجلدة ونصف الجلدة»⁽⁴⁾.
- 14- عن أبي الجارود، عن الإمام أبي جعفر عليه السلام قال: «إن الحسين بن علي عليه السلام لما حضره الذي حضره، دعا ابنته الكبرى فاطمة بنت الحسين عليه السلام فدفع إليها كتاباً ملفوفاً، ووصية ظاهرة، وكان علي بن الحسين عليه السلام مبطوناً معهم،

(1) الصِّقار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص 175.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه، ص 167.

(4) المصدر نفسه، ص 168.



لا يرون إلّا أنّه لما به، فدفعت فاطمة الكتاب إلى عليّ بن الحسين عليه السلام، ثم صار -والله- ذلك الكتاب إلينا يا زياد، قال: قلت: ما في ذلك الكتاب، جعلني الله فداك؟ قال: فيه -والله- ما يحتاج إليه وُلد آدم منذ خلق الله آدم إلى أن تفي الدنيا، والله إنّ فيه الحدود، حتّى إنّ فيه أرش الخدش»⁽¹⁾.
15- عن أبي شيبة، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «ضلّ علم ابن شبرمة عند الجامعة، إنّ الجامعة لم تدع لأحد كلاماً، فيها علم الحلال والحرام، إنّ أصحاب القياس طلبوا العلم بالقياس فلم يزدتهم من الحقّ إلّا بُعداً، وإنّ دين الله لا يُصاب بالقياس»⁽²⁾.

16- عن محمّد بن حكيم، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: «إنّما هلك من كان قبلكم بالقياس، إنّ الله -تبارك وتعالى- لم يقبض نبيّه حتّى أكمل له جميع دينه في حلاله وحرامه، فجاءكم ممّا تحتاجون إليه في حياته، وتستغيثون به وبأهل بيته بعد موته، وإنّه مصحف عند أهل بيته، حتّى إنّ فيه لأرش خدش»⁽³⁾.

17- عن عليّ بن الحسين أبي حمزة البطائي، عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّ عبد الله بن الحسن يزعم أنّه ليس عنده من العلم إلّا ما عند الناس، فقال: صدق -والله- عبد الله بن الحسن، ما عنده من العلم إلّا ما عند الناس، ولكن عندنا -والله- الجامعة، فيها الحلال والحرام»⁽⁴⁾.

الكتاب الأول من
مجموع آيات
القرآن الكريم

(1) الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج 1، ص 304.

(2) الصقار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص 167، 170.

(3) المصدر نفسه، ص 167.

(4) المصدر نفسه، ص 177.

18- عن أبي مريم الأنصاري، قال: قال لي أبو جعفر عليه السلام: «عندنا الجامعة، وهي سبعون ذراعاً، فيها كل شيء، حتى أرش الخدش، إملاء رسول الله ﷺ وخطّ علي عليه السلام»⁽¹⁾.

19- عن علي بن سعيد، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «أما قوله في الجفر، إنّما هو جلد ثور مدبوغ كالجراب، فيه كتب، وعلم ما يحتاج إليه الناس إلى يوم القيامة من حلال وحرام، إملاء رسول الله ﷺ وخطّ علي عليه السلام»⁽²⁾.

20- عن سليمان بن خالد، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إنّ عندنا لصحيفة سبعون ذراعاً، إملاء رسول الله ﷺ وخطّ علي عليه السلام بيده، ما من حلال ولا حرام إلّا وهو فيها، حتى أرش الخدش»⁽³⁾.

21- وفي رواية أخرى عنه، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إنّ عندنا لصحيفة يقال لها الجامعة، ما من حلال وحرام إلّا وهو فيها، حتى أرش الخدش»⁽⁴⁾.

22- عن حمran بن أعين، عن الإمام أبي جعفر عليه السلام، قال: «أشار إلى بيت كبير، وقال: يا حمran، إنّ في هذا البيت صحيفة طولها سبعون ذراعاً بخطّ علي وإملاء رسول الله، ولو ولّينا الناس لحكمنا بينهم بما أنزل الله، لم نعدّ ما في هذه الصحيفة»⁽⁵⁾.

(1) الصّفار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص 167، 163.

(2) المصدر نفسه، ص 181.

(3) المصدر نفسه، ص 162.

(4) المصدر نفسه، ص 164.

(5) المصدر نفسه، ص 163.



23- عن محمد بن مسلم، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «إنّ عندنا صحيفة من كتب علي عليه السلام طولها سبعون ذراعاً، فنحن نتبع ما فيها لا نعدوها؛ وسألته عن ميراث العلم ما بلغ أجوامع هو من العلم أم فيه تفسير كل شيء من هذه الأمور التي تتكلم فيه الناس مثل الطلاق والفرايض؟ فقال: إنّ علياً كتب العلم كله؛ القضاء والفرايض، فلو ظهر أمرنا لم يكن شيء إلا فيه نمضيها»⁽¹⁾.

24- عن ابن العباس، عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام قال: «والله، إنّ عندنا لصحيفة طولها سبعون ذراعاً، فيها جميع ما يحتاج إليه الناس، حتّى أرش الخدش، إملاء رسول الله ﷺ، وكتبه عليّ بيده صلوات الله عليه»⁽²⁾.

25- عن منصور بن حازم، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إنّ عندنا صحيفة، فيها ما يحتاج إليه، حتّى أنّ فيها أرش الخدش»⁽³⁾.

26- وعنه عن عبد الله بن أبي يعفور، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إنّ عندي صحيفة، طولها سبعون ذراعاً، فيها ما يحتاج إليه، حتّى إنّ فيها أرش الخدش»⁽⁴⁾.

27- عن عبد الرحمن بن عبد الله، عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: «إنّ في البيت صحيفة، طولها سبعون ذراعاً، ما خلق الله من حلال ولا حرام إلا فيها، حتّى أرش الخدش»⁽⁵⁾.

(1) الصّفّار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص 163.

(2) المصدر نفسه، ص 165.

(3) المصدر نفسه، ص 163.

(4) المصدر نفسه، ص 165.

(5) المصدر نفسه.

28- عن محمد بن عبد الملك، قال: كنا عند أبي عبد الله عليه السلام نحواً من ستين رجلاً، قال: فسمعتة يقول: «عندنا -والله- صحيفة، طولها سبعون ذراعاً، ما خلق الله من حلال وحرام إلا وهو فيها، حتى إن فيها أرش الخدش»⁽¹⁾.

29- عن عبد الله بن أيوب، عن أبيه، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «ما ترك علي عليه السلام شيعة وهم يحتاجون إلى أحد في الحلال والحرام، حتى أنا وجدنا في كتابه أرش الخدش، قال: ثم قال: أما إنك إن رأيت كتابه لعلمت أنه من كتب الأولين»⁽²⁾.

نكتفي بنقل هذا المقدار، وثمة طائفة أخرى من الروايات لمن رام الاستقصاء.

والروايات التي أشرنا إليها سابقاً، والتي تضمنت حكاية الأئمة عليهم السلام لبعض مضامين كتاب علي عليه السلام أو إسناد حكم إليه، والتي بلغ عددها العشرات، بل المئات، كلها تؤيد وتعضد وجود هذا الكتاب عند الإمام الصادق عليه السلام وغيره من أئمة أهل البيت عليهم السلام. وإذا تواتر ذلك عنهم، فلا يبقى مجال للشك في وجود السنة النبوية الشريفة المدونة بإشراف مباشر من رسول الله صلى الله عليه وآله وإملائه، وأنها محفوظة عندهم مصونة عن التحريف والتزوير.

وعصمة الإمام عليه السلام الثابتة بالأدلة القطعية تكفي في إثبات ذلك، بل ليس لأحد ممن ينكر عصمتهم عليهم السلام أن يشك في ذلك

(1) الصقار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص 165.

(2) المصدر نفسه، ص 186.



-أيضاً- بعد أن أجمع القاضي والداني والعدوّ والموالي على وثافتهم، وأنّهم كانوا أروع أهل زمانهم وأعلمهم، خاصّة بالنسبة إلى الإمام الصادق عليه السلام الذي شدّت إليه الرحال، واجتمع عليه طلاب العلم، وتلمذ عليه أشهر أئمّة المذاهب، وشهد بفضله أهل العلم أجمع.

شهادات حسّية

وقد وردت نصوص عدّة تدلّ على مشاهدة بعض أصحاب الأئمّة لكتاب علي عليه السلام، أو لبعض أجزائه، وهي شهادات حسّية، نورد ما تيسّر منها:

1- عن أبي بصير، قال: أخرج إليّ أبو جعفر عليه السلام صحيفة فيها الحلال والحرام والفرائض، قلت: ما هذه؟ قال: «هذه إملاء رسول الله ﷺ وخطّه عليّ بيده. قال: فقلت: فما تُبلى؟! قال: فما يُبلىها؟! قلت: وما تُدرس؟! قال: وما يُدرّسها؟! قال: هي الجامعة أو من الجامعة»⁽¹⁾.

2- وعنه -أيضاً- عن الإمام أبي جعفر عليه السلام قال: «كنت عنده، فدعا بالجامعة، فنظر فيها أبو جعفر عليه السلام، فإذا فيها المرأة تموت وتترك زوجها ليس لها وارث غيره، قال: فله المال كلّ»⁽²⁾.

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
العلماء والفاضلين

(1) الصّفّار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص144.

(2) المصدر نفسه ص165.

3- وعن أبي بصير المرادي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شيء من الفرائض، فقال لي: «ألا أخرج لك كتاب علي عليه السلام؟» فقلت: كتاب علي عليه السلام لم يُدرس؟! فقال: إن كتاب علي عليه السلام لا يُدرس، فأخرجه، فإذا كتاب جليل، وإذا فيه: رجل مات وترك عمّه وخاله، فقال: للعمّ الثلثان وللخال الثلث»⁽¹⁾.

4- عن معتب مولى الإمام أبي عبد الله، قال: «أخرج إلينا أبو عبد الله عليه السلام صحيفة عتيقة من صحف علي عليه السلام، فإذا فيها ما نقول إذا جلسنا لنتشهد»⁽²⁾.

5- عن عبد الملك بن أعين، قال: أراني أبو جعفر عليه السلام بعض كتب علي، ثم قال لي: «لأي شيء كتبت هذه الكتب؟ قلت: ما أبين الرأي فيها! قال: هات، قلت: علم أنّ قائمكم يقوم يوماً فأحبّ أن يعمل بما فيها، قال: صدقت»⁽³⁾.

6- وعنه -أيضاً- قال: دعا أبو جعفر عليه السلام بكتاب علي، فجاء به جعفر مثل فخذ الرجل مطوياً، فإذا فيه: إنّ النساء ليس لهنّ من عقار الرجل إذا هو توفي عنها شيء، فقال أبو جعفر عليه السلام: «هذا -والله- خطّ علي بيده، وإملاء رسول الله»⁽⁴⁾.

7- عن محمد بن مسلم، قال: «أقرّاني أبو جعفر عليه السلام صحيفة كتاب الفرائض التي هي إملاء رسول الله ﷺ وخطّ علي عليه السلام بيده، فإذا فيها أنّ السهام لا تعول»⁽⁵⁾.

(1) الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج 7، ص 119.

(2) الصفّار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص 165.

(3) المصدر نفسه، ص 182.

(4) المصدر نفسه، ص 185.

(5) الطوسي، الشيخ محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام في شرح المفصلة، تحقيق وتعليق: السيّد حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلامية، إيران - طهران، 1364ش، ط 3، ج 9، ص 247.



8- وعنه -أيضاً- قال: «أقرأني أبو جعفر عليه السلام صحيفة كتاب الفرائض، التي هي إملاء رسول الله ﷺ وخط علي عليه السلام بيده، فوجدت فيها: رجل ترك ابنته وأمّه، للابنة النصف ثلاثة أسهم، وللأمّ السدس سهم، يقسم المال على أربعة أسهم»⁽¹⁾.

9- وعنه -أيضاً- قال: «أقرأني أبو جعفر عليه السلام شيئاً من كتاب علي عليه السلام، فإذا فيه: أنهاكم عن الجري، والزقير، والمارماهي، والطافي، والطحال»⁽²⁾، الحديث.

10- وعنه -أيضاً- قال: «أقرأني أبو جعفر عليه السلام صحيفة الفرائض التي هي إملاء رسول الله ﷺ وخط علي عليه السلام بيده، فقرأت فيها: امرأة ماتت وتركت زوجها وأبويها، فللزوجة النصف ثلاثة أسهم، وللأم الثلث سهمان، وللأب السدس سهم»⁽³⁾.

11- عن عذافر الصيرفي، قال: كنت مع الحكم بن عتيبة عند أبي جعفر عليه السلام، فجعل يسأله، وكان أبو جعفر عليه السلام له مكرماً، فاختلفا في شيء، فقال أبو جعفر عليه السلام: «يا بني قم فأخرج كتاب علي، فأخرج كتاباً مدروجاً عظيماً، وفتحه ففتحه، وجعل ينظر حتى أخرج المسألة، فقال أبو جعفر عليه السلام: هذا خط علي عليه السلام وإملاء رسول الله ﷺ. وأقبل على الحكم، وقال: يا أبا محمد، اذهب أنت وسلمة وأبو المقدام حيث

(1) الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج 7، ص 93.

(2) المصدر نفسه، ج 6، ص 219.

(3) الصدوق، الشيخ محمد بن علي، من لا يحضره الفقيه، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المقدسة، لا، ط 4، ص 268.

شلتهم يميناً وشمالاً، فوالله، لا تجدون العلم أوثق منه عند قوم كان ينزل عليهم جبرائيل عليه السلام»⁽¹⁾.

12- عن زرارة قال: «أمر أبو جعفر عليه السلام أبا عبد الله عليه السلام فأقرأني صحيفة الفرائض، فرأيت جلّ ما فيها على أربعة أسهم»⁽²⁾.

13- وعنه -أيضاً- قال: «أراني أبو عبد الله عليه السلام صحيفة الفرائض فإذا فيها: لا ينقص الأبوان من السدسين شيئاً»⁽³⁾.

14- وعنه -أيضاً- قال: «أراني أبو عبد الله عليه السلام صحيفة الفرائض، فإذا فيها: لا ينقص الجدّ من السدس شيئاً، ورأيت سهم الجدّ فيها مثبّتاً»⁽⁴⁾.

قال الحرّ العاملي: «يستفاد من أحاديث كثيرة أنّ زرارة قرأ صحيفة الفرائض بخطّ علي عليه السلام، وأنهم كانوا يرجعون إليه لأجل ذلك»⁽⁵⁾.

ويظهر أنّ صحيفة الفرائض هذه كانت جزءاً من كتاب علي عليه السلام الذي نتحدّث عنه، كما هو صريح بعض النصوص المتقدّمة، حيث نسبت أحكام الفرائض إلى كتاب علي عليه السلام، وهو الأنسب لما وصفت به النصوص ذلك الكتاب أو الصحيفة

(1) النجاشي، الشيخ أحمد بن علي، رجال النجاشي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 2010م، ط1، ص360.

(2) الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج7، ص81.

(3) الشيخ الطوسي، تهذيب الأحكام، مصدر سابق، ج9، ص273.

(4) المصدر نفسه، ص306.

(5) الحرّ العاملي، الشيخ محمّد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام، إيران - قم، 1414هـ، ط2، ج26، ص109.

بأنّ فيه كلّ حلال وحرام وما يحتاج الناس إليه وأمثال ذلك ممّا ظاهره الشموليّة، بل قولهم عليه السلام «حتّى الأرض في الخدش»، يقتضي الاستيعاب للأحكام كلّها، ومنها الفرائض. ويشهد لذلك -أيضاً- تسميتها بالجامعة.

وقد عدّ بعض الباحثين صحيفة الفرائض كتاباً مستقلاً عندما تعرّض لكتب عليّ عليه السلام. ومهما يكن، فمرادنا إثبات كونهم عليهم السلام قد ورثوا علوم رسول الله ﷺ وسنّته المدوّنة بخطّ عليّ عليه السلام وبإملاء مباشر منه ﷺ، سواء أكانت قد دوّنت بصحيفة واحدة وكتاب واحد أم بأكثر من ذلك.

الأئمة عليهم السلام لا يحدّثون إلّا عن رسول الله ﷺ

عقيدتنا في أئمة أهل البيت عليهم السلام أنّهم معصومون. وهذه العقيدة مستقاة من الكتاب الكريم والسنة القطعيّة -كما هو مبحوث في بابه-، وقد أمر الرسول ﷺ باتّباعهم، والافتداء بهم، والتمسك بعروتهم، والأخذ عنهم، وجعلهم عدلاً للقرآن الكريم، فقرنهم به، كما يدلّ عليه حديث الثقلين المتواتر عن رسول الله ﷺ حيث قال: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا، وإنهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض»⁽¹⁾.

(1) هذا الحديث متواتر تواتراً معنوياً عند الفريقين. انظر: الصفار، بصائر الدرجات ص433 - 434؛ ابن حنبل، مسند أحمد، مصدر سابق، ج3، ص14؛ الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، ج3، ص148.



وهذا يعني أنّ ما يبيّنونه للناس من الأحكام والمعارف الدينية هي أحكام الشريعة الإسلامية التي جاء بها الرسول ﷺ ونزل بها الوحي المبين، سواء أكانوا قد أسندوا ذلك إلى رسول الله ﷺ أم لم يسندوه، وسواء استدلو عليه بآيات من الكتاب الكريم أم لا، وهذا الأمر هو الذي دعانا -نحن الشيعة- لتوسيع دائرة السنة لتشمل قول الأئمة المعصومين من أهل البيت عليهم السلام وأفعالهم وتقاريراتهم فضلاً عن سنة رسول الله ﷺ، على الرغم من أنّنا نعتقد أنّهم عليهم السلام لم يأتوا بجديد في الشريعة الإسلامية، وإنّما هم الأمانة عليها، وما يصدر عنهم فهو بيان لشريعة جدّهم ﷺ. فهذه التوسعة للسنة هي في الحقيقة توسعة للطرق الموصلة إلى سنة الرسول ﷺ.

والجدير بالملاحظة والاهتمام أنّ أئمة أهل البيت عليهم السلام لم يتعلموا على أحد من الناس، ولم يأخذوا العلم عن أحد منهم، بل أخذوا عن رسول الله ﷺ علومهم التي كانوا يتوارثونها.

ومن راجع سيرة الرسول ﷺ ومحلّ الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام منه، قطع بما لا يقبل الشك بأنّ هذا الرجل كان أشدّ الناس لصوقاً به، وأكثرهم قرباً منه وأخصّهم عنده. يقول أمير المؤمنين عليه السلام في ذلك: «وَلَقَدْ كُنْتُ أَتَّبِعُهُ أَتْبَاعَ الْفَصِيلِ أَتَرُّ أُمِّهِ، يَرْفَعُ لِي فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَخْلَاقِهِ عِلْماً، وَيَأْمُرُنِي بِالْإِفْتِدَاءِ بِهِ»⁽¹⁾.

(1) الشريف الرضي، نهج البلاغة، مصدر سابق، ص 300.



وأخرج ابن سعد، عن الإمام عليٍّ عليه السلام أنّه قيل له: «مالك أكثر أصحاب رسول الله ﷺ حديثاً؟ قال: إني كنت إذا سألته أنبأني، وإذا سكت ابتدأني»⁽¹⁾.

وروى أبو رافع: «أنّ عليّاً عليه السلام كانت له من رسول الله ﷺ ساعة من الليل بعد العتمة لم تكن لأحد غيره»⁽²⁾.

وروي عن عليٍّ عليه السلام في هذا المعنى أنّه قال: «كان لي من رسول الله ﷺ مدخلان؛ مدخل بالليل ومدخل بالنهار، وكنت إذا دخلت عليه وهو يصليّ تنحنح لي»⁽³⁾، (تعبيراً عن الإذن).

وروي عنه قوله -أيضاً-: «كانت لي من رسول الله ﷺ ساعة من السحر آتية فيها، فكنت إذا أتيت استأذنت، فإن وجدته يصليّ سبّح، فدخلت»⁽⁴⁾.

وعن أنس بن مالك قال: «ما رأيت أحداً بمنزلة عليّ بن أبي طالب عليه السلام، إنّّه كان يبعث إليه في جوف الليل فيستخلي به حتّى يصبح، هذا كان له عنده إلى أن فارق الدنيا»⁽⁵⁾.

(1) ابن حجر، أحمد بن محمد، الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، تحقيق: عبد الرحمان بن عبد الله التركي، وكامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1417هـ/ق 1997م، لا.ط، ج 1، ص 189.
(2) ابن شهر آشوب، محمد بن عليّ، مناقب آل أبي طالب، المطبعة الحيدريّة، النجف الأشرف، 1376هـ/ق 1956م، لا.ط، ج 2، ص 66.
(3) المصدر نفسه.

(4) انظر: أبو يعلى الموصليّ، أحمد بن عليّ، مسند أبي يعلى، حقّقه وخزج أحاديثه: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، لا.ت، لا.ط، ج 1، ص 445؛ النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، سيّد كسروي حسن، دار الكتب العلميّة، لبنان - بيروت، 1411 - 1991م، ط 1، ج 5، ص 141.

(5) الطوسي، الشيخ محمد بن الحسن، الأمالي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، إيران - قم، 1414هـ، ط 1، ص 232.

وإنّه لمن فضول القول أن تتعرّض لمكانة الإمام علي عليه السلام من رسول الله ﷺ، وما اختصّ به من المنزلة عنده. ولا شك في أن هذه العلاقة لم تكن محض علاقة عاطفيّة، وهذا القرب لم يكن قريباً قلبياً فحسب، بل كان ﷺ يدينه ليلقي إليه ما عنده من علوم ومعارف وأحكام وأخلاق، فقد وجد فيه ضالّته، ولمس منه ما لم يلمس من غيره ممّا جعله يختاره ليكون وعاءً لما جاء به الوحي، ومستودعاً لما عنده من أسرار.

وهكذا كان أئمّة أهل البيت عليه السلام الذين ورثوا ما ورثه علي بن أبي طالب عليه السلام، فكان كلّ واحد منهم عيبة علم رسول الله ﷺ وموضع سرّه، لم يكن بينهم وبينه واسطة إلّا منهم. فهم ينهلون من معين الوحي الصافي، مضافاً إلى ما آتاهم الله - سبحانه وتعالى - من صفاء الروح وطهارة النفس؛ ممّا جعلهم يحلّقون في عالم العرفان والملكوت والإلهام الذي به صاروا حجة الله على العالمين، وأئمّة الهدى والعروة الوثقى.

وقد كان الشيعة في أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث إذا اشتبه على بعضهم أمر النصّ بسبب الكتمان والتقية يلجأون إلى تمييز الإمام والتعرّف عليه من خلال العلوم التي يحملونها، كما حصل بعد وفاة الإمام الصادق عليه السلام، حيث اجتمع بعض الناس على عبد الله بن جعفر، وتوهّموا أنّه صاحب الأمر بعد أبيه، لكن سرعان ما اكتشفوا خواء وجهه في كثير من الأمور، وذلك من خلال الأسئلة التي كانت تُوجّه إليه، والمسائل التي تُطرح عليه.



وقصة هشام بن سالم مع مؤمن الطاق محمد بن النعمان خير شاهد على ذلك.

وقد كان صغيرهم فقيهاً عالماً، ينحدر عنه السيل، ولا يرقى إليه الطير، وكم مرة حاول حكام بني العباس أن يُعجزوهم، فأعدوا المجالس لهم، وحشدوا لها أبرز فقهاءهم وقضائهم، فخاب سعيهم، وضاعت أحلامهم أمام خزان علم النبوة وحملة أسرار الوحي الرسالي.

فهذا جواد أهل البيت محمد بن علي عليه السلام وهو ابن سبع سنين يناظر يحيى بن أكثم في مجلس المأمون، فيحيره ويُعجزه حتى بان في وجهه الانقطاع والتلجلج والفشل ⁽¹⁾.

إنهم أهل بيت زقوا العلم زقاً. ولقد غاب عن كثير ممن جهلهم، ولم يتشرف بمعرفتهم، ولم يُرزق ولايتهم، غاب عنهم أن هؤلاء ورثة الرسول ﷺ، وأنهم أهل بيت لا يتلقون علومهم بالطرق التي يعرفها الناس، والتي اعتادوا عليها.

والمقصود مما تقدم كله هو بيان أن قول كل واحد من أئمة أهل البيت عليهم السلام : باعتبار عصمتهم، وباعتبار علومهم ومعارفهم التي لا تنضب حجة بنفسه وسنة، ولا يحتاج إلى إسناد يسلسله لنا عن رسول الله ﷺ، لكنهم مع ذلك صرحوا في أكثر من موقع وفي أكثر من حادثة، أنهم لا يفتون الناس بأرائهم، وإنما هو علم يتوارثونه كابراً عن كابر.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل فينا
مكة من العلم والفضل

(1) الشيخ الطبرسي، الاحتجاج، مصدر سابق، ج 2، ص 204.

ففي الرواية، عن جابر عن الإمام أبي جعفر عليه السلام قال: «يا جابر، إنا لو كنّا نحدّثكم برأينا وهوانا لكنّا من الهالكين، ولكنّا نحدّثكم بأحاديث نكتزها عن رسول الله ﷺ، كما يكتز هؤلاء ذهيمهم وورقهم»⁽¹⁾.

وأصرح من ذلك ما روي عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه كان يقول: «حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدّي، وحديث جدّي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث الإمام علي بن أبي طالب أمير المؤمنين، وحديث علي أمير المؤمنين حديث رسول الله، وحديث رسول الله قول الله -عزّ وجلّ-»⁽²⁾.

وقريب من ذلك ما رواه جابر، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إذا حدّثني بحديث فأسنده لي، فقال: «حدّثني أبي عن جدّي عن رسول الله ﷺ عن جبرائيل عن الله -عزّ وجلّ-، وكلّ ما أحدّثك بهذا الإسناد، وقال: يا جابر، لحديث واحد تأخذه عن صادق خير لك من الدنيا وما فيها»⁽³⁾.

هذا الإسناد هو الذي قال عنه أحمد بن حنبل حينما أسند الإمام الرضا عليه السلام حديثه به في نيسابور: «لو قرأت هذا الإسناد على مجنون لبرئ من جنّته، وذكر أنّه قرأه بالفعل على مصروع فأفاق»⁽⁴⁾.

(1) المفيد، الشيخ محمّد بن محمّد، الاختصاص، صحّحه وعلّق عليه: علي أكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة، قم، 1414هـ/1993م، ط2، ص280.

(2) المفيد، الشيخ محمّد بن محمّد، الإرشاد، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام، التراث، دار المفيد، بيروت، 1414هـ/1993م، ط2، ج2، ص384.

(3) الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج1، ص7.

(4) ابن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة، مصدر سابق، ص205.



ولا نجد غيرهم عليه السلام يتجرأ أن يدعي سعة العلم وشموليته، فقد كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول على منبر الكوفة: «أيها الناس، سلوني قبل أن تفقدوني، فلأننا بطريق السماء أعلم مني بطريق الأرض»⁽¹⁾.

ويروى عن زرارة، قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام فقال له رجل من أهل الكوفة يسأله عن قول أمير المؤمنين عليه السلام: «سلوني عما شئتم فلا تسألوني عن شيء إلا أنبأتكم به»، قال: «إنه ليس أحد عنده علم شيء إلا خرج من عند أمير المؤمنين عليه السلام، فليذهب الناس حيث شاؤوا، فوالله ليس الأمر إلا من ههنا، وأشار بيده إلى بيته»⁽²⁾.

وروي أن الإمام أبا جعفر عليه السلام قال لسلمة بن كهيل والحكم بن عتيبة: «شرقاً وغرباً فلا تجدان علماً صحيحاً إلا شيئاً خرج من عندنا أهل البيت»⁽³⁾.

وفي رواية أخرى عنه عليه السلام: «فليذهب الحكم يميناً وشمالاً، فوالله لا يؤخذ العلم إلا من أهل بيت نزل عليهم جبرائيل عليه السلام»⁽⁴⁾.

لكنهم عليهم السلام عاشوا في أقوامهم غرباء، لم تعرف منزلتهم، ولم يُرع حقهم، فعوضاً عن الإقبال عليهم، والتماس ما عندهم، والاهتداء بهم، تراههم يُسبَّون على المنابر، ويُقصَّون عن مراتبهم التي

الكتاب الأول من
تفسير - فضائل الإمامين
عليهما السلام

(1) الشريف الرضي، نهج البلاغة، مصدر سابق، ص 280.

(2) الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج 1، ص 399.

(3) المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه، ص 400.

رتبهم الله فيها، ويُسامون أنواع القتل والتنكيل والسجن والتعذيب. هكذا كان دأب حكام الجور معهم ومع أتباعهم وأشياعهم.

ومن أبرز الشواهد التي نقلها التاريخ، والتي تدلّ على أنّ علومهم عليه السلام لدنيّة غير مستقاة من أحد من الناس، ما حصل مع الإمام الهاديّ عليّ بن محمّد عليه السلام بعد وفاة أبيه الجواد، وكان يومئذ صبيّاً لم يتجاوز سبع سنين من العمر، روى عن محمّد بن سعيد مولى لولد جعفر بن محمّد، قال: «قدم عمر بن الفرّج الرخميّ المدينة حاجّاً بعد مضيّ أبي جعفر عليه السلام، فأحضر جماعة من أهل المدينة، والمخالفين، والمعاندين لأهل بيت رسول الله ﷺ فقال لهم: ابغوا لي رجلاً من أهل الأدب، والقرآن، والعلم، لا يوالي أهل هذا البيت، لأضمّه إلى هذا الغلام، وأوكّله بتعليمه، وأتقدّم إليه بأن يمنع منه الرافضة، الذين يقصدونه ويمسّونه.

فسمّوا له رجلاً من أهل الأدب يُكَنّى أبا عبد الله، ويُعرف بالجنيدّي، متقدّماً عند أهل المدينة في الأدب والفهم، ظاهر الغضب والعداوة، فأحضره عمر بن الفرّج، وأسنى له الجاري من مال السلطان، وتقدّم إليه بما أراد، وعرفّه أنّ السلطان أمره باختيار مثله وتوكيله بهذا الغلام.

قال: فكان الجنيدّي يلزم أبا الحسن في القصر بصريّاً، فإذا كان الليل أغلق الباب وأقفله وأخذ المفاتيح إليه.

فمكث على هذا مدّة، وانقطعت الشيعة عنه، وعن الاستماع منه، والقراءة عليه. ثمّ إنّي لقيته في يوم جمعة، فسلمت عليه وقلت له: ما قال هذا الغلام الهاشميّ الذي تؤدّبه؟



فقال -منكراً عليّ-: تقول: الغلام، ولا تقول: الشيخ الهاشمي؟!
أنشدك الله هل تعلم بالمدينة أعلم مّي؟ قلت: لا!

قال: فإنّي والله! أذكر له الحزب من الأدب، أظنّ أنّي قد بالغت فيه، فيملي عليّ باباً فيه أستفيده منه، ويظنّ الناس أنّي أعلمه، وأنا -والله- أتعلّم منه.

قال: فتجاوزت عن كلامه هذا، كأنّي ما سمعته منه، ثمّ لقيته بعد ذلك فسألته عليه وسألته عن خبره وحاله، ثمّ قلت: ما حال الفتى الهاشمي؟

فقال لي: دع هذا القول عنك، هذا -والله- خير أهل الأرض، وأفضل من خلق الله، إنّهُ لربّما همّ بالدخول فأقول له: تنظر حتّى تقرأ عشرين.

فيقول لي: أيّ السور تحبّ أن أقرأها؟ أنا أذكر له من السور الطوال ما لم تبلغ إليه، فبهذه القراءة لم أسمع أصحّ منها من أحد قطّ، وجزم أطيب من مزامير داود النبيّ ﷺ الذي إلها من قراءته يضرب المثل.

قال: ثمّ قال: هذا مات أبوه بالعراق وهو صغير بالمدينة، ونشأ بين هذه الجواري السود، فمن أين علم هذا؟

قال: ثمّ ما مرّت به الأيام والليالي حتّى لقيته فوجدته قد قال بإمامته، وعرف الحقّ وقال به»⁽¹⁾.

الحسين بن عليّ
عليهما السلام
في حقه ما لا يحصى

(1) مؤسسة وليّ العصر ﷺ للدراسات الإسلاميّة، موسوعة الإمام الهادي ﷺ، بإشراف: سماحة السيّد محمّد الحسينيّ القزوينيّ وآخرين، مؤسسة وليّ العصر ﷺ للدراسات الإسلاميّة - قم المشرفة، 1424، ط1، ج1، ص175.

نعم، هكذا كان أهل البيت عليهم السلام، وهكذا عاشوا في ظلّ الإرهاب والجور اللذين طالما مارسها السلاطين ضدّهم، محاولين عزلهم، وإبعاد الناس عنهم، وتشويه صورهم. وفي ظلّ ذلك الإرهاب، واستجابة لرغبات سلاطين الجور، أعرض الناس عنهم، وولّوا وجوههم شطر أهل القياس وعلماء البلاط، وطال الزمن واستمرت هذه الحال قروناً متمادية حتّى محيت من ذاكرة الأمة آثارهم، ومن مدوّنات أهل الحديث علومهم وأخبارهم.

وإنّ تعجب، فتعجّب ممّن جاء بعد الإمام الصادق عليه السلام أو قارب عصره، ودوّنوا المجاميع الحديثيّة التي وصفوها بالصّحاح والمسانيد، ولم يرووا له إلّا النزر اليسير، وهو الذي أحصي الرواة عنه من الثقات فكانوا ما يقرب من أربعة آلاف⁽¹⁾، بينما تجدهم يروون عن الخوارج والمرجئة وأمثالهم.

الكتب والصحائف الأخرى

علمنا ممّا تقدّم، أنّ كتاب علي عليه السلام الكبير والمهمّ هو الذي كان يشكّل مصدراً مهمّاً من مصادر السنّة، يحتوي كلّ حلال وحرام، وقد أطلق عليه في أخبارهم اسم الصحيفة والجامعة أو الصحيفة الجامعة. وتقدّم الوجه في هذه التسمية، وقد أطبقت النصوص على أنّ طول هذه الصحيفة سبعون ذراعاً، وأنّ عرضها في عرض الأديم، وهذا يعني أنّه ربّما بلغ ذراعين. ووصفت، بأنّها

(1) الشيخ المفيد، الإرشاد، مصدر سابق، ج 2، ص 179.

مثل فخذ البعير الضخم (الفالج)، وأنّها بحجم فخذ الرجل مطوياً، وذلك كلّه يدلّ على ضخامة حجم الكتاب.

وثمة كتب وصحائف أخرى ورد ذكرها في النصوص والآثار نتعرض لها، ونقارنها بما تقدّم:

أولاً: صحيفة عليّ عليه السلام :

هذه الصحيفة قد يُطلق عليها -أيضاً- صحيفة رسول الله ﷺ ، وكانت معلقة في ذؤابة السيف أو قرابه، وقد انتقلت من الرسول ﷺ إلى عليّ عليه السلام مع السيف فيما انتقل من السلاح والكتب التي ورثها عليه السلام وأورثها الأئمة من أبنائه.

وقد ذكرت هذه الصحيفة في روايات الفريقين وكتبهم، بخلاف كتاب عليّ عليه السلام المتقدم الذي اختصّت بنقله كتب الشيعة ورواياتهم.

فقد ذكرها البخاري في مواضع عدّة من جامعه، ومسلم، وأحمد بن حنبل، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والبيهقي، وتحديث عنها أغلب محدّثهم وحفاظهم، لكنهم ذكروا لها مضموناً محدّداً يظهر منه مغايرتها لكتاب عليّ عليه السلام ⁽¹⁾.

(1) راجع: ابن حنبل، مسند أحمد، مصدر سابق، ج 1، ص 79، 81، 100، 102، 110، 118، 119، 126، 151، 152: البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج 1، ص 36: ج 2، ص 221: ج 4، ص 67، 69: ج 8، ص 10: النسائي، أحمد بن شعيب، سنن النسائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، 1348 - 1930 م، ط 1، ج 8، ص 24: القزويني، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجة، تحقيق وترقيم وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، لا.ت، لا.ط، ج 2، ص 887: البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، دار الفكر، لبنان - بيروت، لا.ت، لا.ط، ج 5، ص 196، ج 8، ص 30: النووي، يحيى بن شرف الدمشقي، شرح صحيح مسلم، دار الكتاب العربي، لبنان - بيروت، 1407 - 1987 م، لا.ط، ج 9، ص 142: ج 10، ص 150: ج 13، ص 142.

ثانياً: الجامعة:

وقد تعرّضت لها نصوص عدّة من طرفنا أيضاً:

فعن الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: «وجد في ذؤابة سيف رسول الله ﷺ صحيفة فإذا فيها: بسم الله الرحمن الرحيم، إنّ أعتا الناس على الله - عزّ وجلّ - يوم القيامة من قتل غير قاتله، والضارب غير ضاربه، ومن تولّى غير مواليه فهو كافر بما أنزل الله على محمّد، ومن أحدث حدثاً أو آوى محدثاً لم يقبل الله - عزّ وجلّ - منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً...»⁽¹⁾.

وقريب منه روي عن الإمام الصادق عن أبيه (عليه السلام)⁽²⁾، وورد مختصراً عن الإمام الكاظم عليه السلام أيضاً⁽³⁾.

ويظهر من روايات أهل السنّة تقارب المضمون ومشابهته له، فقد ورد في بعضها: قال الإمام علي عليه السلام: «ما عندنا كتاب نقرؤه إلّا كتاب الله غير هذه الصحيفة، فأخرجها فإذا فيها أشياء من الجراحات وأسنان الإبل، وفيها: المدينة حرم ما بين غير إلى ثور، فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل، ومن وآلى قوماً بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة

(1) الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج 7، ص 274.

(2) الحميري، قرب الإسناد، مصدر سابق، ص 103.

(3) علي بن الإمام جعفر الصادق عليه السلام، مسائل علي بن جعفر، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم المشرفة، المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام - مشهد المقدّسة، ذي القعدة 1409، ط 1، ص 192: الحميري، قرب الإسناد، مصدر سابق، ص 257.



والناس أجمعين، لا يُقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل، وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم، فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يُقبل منه يوم القيامة صرف ولا عدل»⁽¹⁾.

وفي بعض النصوص: «إنَّ إبراهيم حرَّم مكَّة، وإنِّي أحرَّم المدينة، حرام ما بين حرَّيتيَّ وحماها كلَّه، لا يختلي خلاها، ولا ينفر صيدها، ولا تلتقط لقطتها إلَّا لمن أشار بها، ولا تقطع منها شجرة إلَّا أن يعلف رجل بغيره، ولا يحمل فيها السلاح لقتال، قال: وإذا فيها المؤمنون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم، ألا لا يُقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده»⁽²⁾.

وفي بعضها الآخر، مكتوب فيها: «لعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من سرق منار الأرض، ولعن الله من لعن والده، ولعن الله من آوى محدثاً»⁽³⁾.

وفي بعضها: «أنَّ فيها فرائض الصدقة أو الصدقات»⁽⁴⁾؛ وفي بعضها: «العقل وفكالك الأسير، ولا يُقتل مسلم بكافر»⁽⁵⁾؛ وفي بعضها: «فيها الديّات عن رسول الله ﷺ، وأن لا يُقتل مسلم بكافر»⁽⁶⁾.

بعض النصوص
في
الدين
والأخلاق

(1) البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج 8، ص 10.

(2) ابن حنبل، مسند أحمد، مصدر سابق، ج 1، ص 119.

(3) المصدر نفسه، ص 118.

(4) المصدر نفسه، ص 100، 102، 110.

(5) المصدر نفسه، ص 79؛ البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج 1، ص 36.

(6) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، مصدر سابق، ج 2، ص 887.

فالظاهر أنّ هذه الصحيفة هي الصحيفة عينها التي رويت فيما تقدّم عن أهل بيت العصمة لتشابه المضمون، وكونها صحيفة في ذؤابة السيف. ولا يضرّ اختلاف ما حكي عن محتواها في الحكم باتّحادها؛ لأنّ كلّ راوٍ نقل جانباً ممّا سمع، فلا تعارض بينها.

التعارض بين روايات صحيفة علي عليه السلام وكتابه

قلنا إنّهُ لم يرد ذكر لكتاب علي عليه السلام (الجامعة) في كتب الحديث عند أهل السنّة، بل في هذه النصوص التي نقلنا شطراً منها تصريح بعدم وجود شيء آخر عنده عليه السلام خصّه به رسول الله ﷺ غير هذه الصحيفة، فقد عبّرت بأنّه: «ما عندنا كتاب نقرؤه إلّا كتاب الله غير هذه الصحيفة»؛ أو: «ما كتبنا عن النبي ﷺ إلّا القرآن وما في هذه الصحيفة»؛ أو: «من زعم أنّ عندنا شيء نقرؤه إلّا كتاب الله وهذه الصحيفة... فقد كذب»؛ أو: «ما خصّنا رسول الله ﷺ بشيء لم يخصّ به الناس إلّا بشيء في قراب سيفي هذا»؛ أو: «ما عهد إليّ رسول الله ﷺ شيئاً خاصّة دون الناس إلّا شيء سمعته منه فهو في صحيفة في قراب سيفي».

وغيرها من التعابير التي تؤدّي معنى واحداً مشتركاً، وهو نفي ما عدا هذه الصحيفة الصغيرة، وهذا يشكّل معارضاً للروايات السابقة التي اختصّ بنقلها الشيعة، وبالتالي فهي تحتاج إلى علاج. وقد استفاد من هذه النقطة هُواة الطعن والتشنيع على الشيعة، وكالوا لهم التّهم والشتائم.

قال النووي: «هذا تصريح من علي عليه السلام بإبطال ما تزعمه



الرافضة والشيعة ويخترعونه من قولهم إِنَّ عَلِيًّا (رضي الله عنه) أوصى إليه النبي ﷺ بأمور كثيرة من أسرار العلم وقواعد الدين وكنوز الشريعة، وأنه خصَّ أهل البيت بما لم يُطلع عليه غيرهم». وقال: «وهذه دعاوى باطلة، واختراعات فاسدة لا أصل لها، ويكفي في إبطالها قول عليّ (رضي الله عنه) هذا»⁽¹⁾.

وعلى هذا الوتر عزف شراح البخاري⁽²⁾، وعلى منوالهم نسج ابن كثير⁽³⁾ وغيره.

وقد حاول بعض الكتّاب حلّ التعارض، مدّعيّاً أنّ الصحيفة الجامعة التي هي كتاب عليّ عليه السلام، هي نفسها هذه الصحيفة، إلّا أنّ الرواة لم يحفظوا ولم يرووا إلّا النزر اليسير، أو تعمّدوا ذلك لأجل التقليل من شأنها.

إلّا أنّنا نرفض هذه الدعوى، ونصرّ على أنّ كتاب عليّ عليه السلام غير هذه الصحيفة، فكيف يمكن الاتحاد، وكتاب عليّ عليه السلام صحيفة طولها سبعون ذراعاً بعرض الأديم، إذا لَقَّت صارت مثل فخذ البعير أو فخذ الرجل مطوياً، بينما هذه الصحيفة يظهر أنّها صغيرة جداً معلقة في ذؤابة السيف حتّى كأنّها بعض حمائله. فنحن لا نَحتمل الاتحاد مطلقاً.

(1) النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، مصدر سابق، ج 9، ص 143.

(2) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 1، ص 204.

(3) ابن كثير، إسماعيل بن كثير، البداية والنهاية، حققه ودقّق أصوله وعلّق حواشيه: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1408هـ/1988م، ط 1، ج 2، ص 252.

لكنّا نقول: إنّ هذه الروايات لا تقاوم التواتر الحاصل من طرقنا على اختصاصهم عليه السلام بودائع النبوة التي من جملتها كتاب علي عليه السلام، ويكفي ما أوردناه من النصوص وما أشرنا إليه ممّا يملأ كتب الحديث عندنا ويرويه الكثير من أصحاب الأئمة عليهم السلام. فإنّا وإن قبلنا ما ذكرته روايات أهل السنة حول الصحيفة المعلقة بذوابة سيف علي عليه السلام، إلّا أنّنا لا نقبل مطلقاً ما تصدرت به من نفي ما عداها.

ومن جهة أخرى، تدلّ رواياتهم على أنّ ثمة حديثاً كان يدور حول وجود شيء من العلوم النبوية اختصّ بها عليه السلام دونهم، وهو الأمر الذي دعاهم إلى السؤال، كما في بعضها.

المهم أنّ ما يدّعيه الشيعة حول كتاب علي عليه السلام هو حقيقة ثابتة بالتواتر وليس أمراً مخترعاً، كما يزعم النووي، ومجرد نقل البخاري ومسلم لرواية لا يبرّر هذا الهجوم، حتّى لو صحّت الرواية، فإنّ التعارض قد يُسقط الرواية الصحيحة عن الحجّة إذا ما كانت مرجوحة، ويوجب طرحها جانباً.

مضافاً إلى أنّ الجوامع الحديثية التي ادّعوا صحّتها قد حوت الكثير ممّا هو غير صحيح وغير مقبول، وقلنا إنّهم رَوَوْا عن الخوارج والمرجئة وأهل المذاهب الفاسدة، فكيف يُدّعي صحّة ما فيها كلّها؟! وأمّا تركهم لنقل الكثير ممّا هو صحيح بالفعل فهو من المسلمات عندهم، والإعراض كان لأغراض لا تخفى على مُنصف.

بل يمكن أن يقال: إنّ لحن هذه الروايات يتّفق مع الاتجاه الذي



كان لا يحب أن ينتشر لأهل البيت عليهم السلام فضيلة، وكان يسعى بكل ما أوتي من إمكانات لإبعادهم عن الساحة السياسية، والحط من مكانتهم، وإسقاطهم عند الناس؛ وهو يتفق مع الاتجاه الذي جعل سبب علي عليه السلام سنة تعبد بها الناس، والتزم بها الخطباء وأهل المنابر أربعين سنة حتى شب عليه الصغير، وشاب عليه الكبير.

بل إن الإيمان المغلظة التي تصدرت تلك الروايات تدعو بنفسها إلى الريبة والشك، ويفوح منها رائحة الوضع، وقديماً قيل: «كاد المريب يقول: خذوني»⁽¹⁾.

وبناءً عليه، فإننا نعرض عنها صفحاً؛ لمخالفتها للكتاب الكريم والسنة القطعية، ونتمسك بما وافقهما؛ عملاً بقول الرسول ﷺ: «إذا أتاكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله وسنتي، فما وافق كتاب الله وسنتي فخذوا به، وما خالف كتاب الله وسنتي فلا تأخذوا به»⁽²⁾.

ونتمسك بما هو ثابت الصحة موافق للكتاب والسنة، حيث يقول -تعالى:-

﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّسُخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾⁽³⁾. وقد روي أن الراسخين في العلم هم الرسول ﷺ والأئمة من أهل بيته⁽⁴⁾.

(1) ياقوت الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء، لبنان - بيروت، دار الفكر، 1400هـ، ط3، ج6، ص202.

(2) الطبرسي، الشيخ أحمد بن علي بن أبي طالب، الاحتجاج، تعليق: السيد محمد باقر الخراسان، دار النعمان للطباعة والنشر، العراق - النجف الأشرف، 1386هـ - 1966م، لا، ط، ج2، ص246.

(3) سورة آل عمران، الآية 7.

(4) راجع: الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج1، ص213.

ونأخذ بما يوافق السنة النبوية القطعية التي روت لنا عن رسول الله ﷺ قوله: «أنا مدينة العلم وعليّ بابها، فمن أراد المدينة فليأت الباب»⁽¹⁾.

وقوله: «إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي»⁽²⁾.

وقوله: «مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك»⁽³⁾.

وكيف يكون من الراسخين في العلم، والعالمين بتأويل الكتاب وتنزيله، وكيف يكون التمسك بهم عاصماً من الضلال، وكيف يكون باب مدينة علم رسول الله ﷺ وسفينة النجاة من ليس عنده من العلم إلا ما في أيدي الناس! وكيف يأمر باتّباعهم والتمسك بهم ولا يعطيهم ما يحتاج إليه الناس كلهم!

أخرج ابن أبي الحديد عن أبي جعفر النقيب: «قد صحّت الرواية عندنا عن أسلافنا وعن غيرهم من أرباب الحديث، أنّ عليّاً عليه السلام لما قبض أتى ابنه أخويه حسناً وحسيناً عليه السلام فقال لهما: أعطيتاني ميراثي من أبي، فقالا له: قد علمت أنّ أباك لم يترك صفراء ولا بيضاء، فقال: قد علمت ذلك، وليس ميراث المال أطلب، وإنّما أطلب ميراث العلم...، قال أبو جعفر: فروى أبان بن عثمان، عمّن يرويه له ذلك عن جعفر بن محمد عليه السلام، قال:

(1) تقدّمت مصادره.

(2) تقدّمت مصادره.

(3) راجع مصادر الحديث: النقي، السيّد حامد، خلاصة عبقات الأنوار، مؤسسة البعثة - قسم الدراسات الإسلامية - طهران - إيران، 1405، لا ط، ج 4 (كامل الكتاب).



فدفعاً إليه صحيفة لو أطلعاه على أكثر منها لهلك، فيها ذكر دولة بني العباس⁽¹⁾.

هذه الصحيفة هي التي وصلت إلى بني العباس عن طريق أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية، وكانوا يسمونها صحيفة الدولة، ولها قصة نقلها ابن أبي الحديد.

وأخرج الطبراني عن ابن عباس أنه قال: «كنّا نتحدث -معاشر أصحاب رسول الله ﷺ- أن النبي ﷺ عهد إلى عليّ سبعين عهداً لم يعهدها إلى غيره⁽²⁾؛ وفي رواية ثمانين عهداً⁽³⁾».

أفترك هذه الروايات كلّها في مقابل رواية روجها أعداؤهم وحسادهم؟! نحن لا ندعي أن رسول الله ﷺ كتم شيئاً من الرسالة، وإنما هو ثقل تلك العلوم والصدور التي تعي وتحمّل، وقد ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه كان يقول: «ها، إن هاهنا لعِلْماً جَمّاً -وأشارَ بيده إلى صدره- لو أصبْتُ له حَمَلَةً⁽⁴⁾».

(1) ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله، شرح نهج البلاغة، تحقيق وتصحيح: محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر مكتبة آية الله المرعشي النجفي، إيران - قم، 1404هـ، ودار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1378هـ - 1959م، ط1، ج7، ص149.

(2) راجع: ابن أبي عاصم، عمرو بن أبي عاصم، السنة (ومعه ظلال الجنة بتخريج السنة بقلم محمد ناصر الدين الألباني)، المكتب الإسلامي، لبنان - بيروت، 1413 - 1993م، ط3، ص550؛ الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الصغير، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمير، المكتب الإسلامي، بيروت، 1405هـ/1985م، ط1، ص69.

(3) أبو الشيخ الأصبهاني، عبد الله بن حبان، طبقات المحدثين بأصبهان، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، 1412، ط2، ج2، ص262.

(4) الشريف الرضي، نهج البلاغة، مصدر سابق، ص495.

فكيف برسول الله ﷺ، الذي هو أفضل من علي عليه السلام، وهو مصدر علمه؟!

وروي عن الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام أنه قال: «لو أجد ثلاثة رهط استودعهم العلم، وهم أهل لذلك، لحدثت بما لا يحتاج فيه إلى نظرفي حلال ولا حرام، وما يكون إلى يوم القيامة»⁽¹⁾.

فليس من آداب البحث، ولا من دأب العلماء، أن يحكموا على غيرهم بمثل هذه الأحكام الجائرة التي صدرت عن النووي وابن كثير وأمثالهما. وكيف يصح الحكم على الشيعة باختراع الأحاديث لمجرد أنها غير موجودة في كتبهم، أو كونها لا تتوافق مع أهوائهم وما ذنب الشيعة إذا حرصوا على الولاء لمدرسة أهل البيت عندما ابتعد الناس عنهم، وأخذوا عنهم حينما أعرض الآخرون، وحفظوا فضائلهم التي حاول أعداؤهم طمسها ومحوها!

قال معاوية لابن عباس: «إننا كتبنا في الآفاق نبي عن ذكر مناقب علي عليه السلام، فكفّ لسانك، قال: أفتنهانا عن قراءة القرآن؟! قال: لا، قال: أفتنهانا عن تأويله؟ قال: نعم، قال: أفنقرؤه ولا نسأل؟! قال: سل عن غير أهل بيتك، قال: إنّه منزّل علينا، أفنسأل غيرنا؟ أفتنهانا أن نعبد الله؟! فإذا، تهلك تلك الأمة، قال: اقرؤوا ولا ترووا ما أنزل الله فيكم»⁽²⁾.

(1) الصّفّار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص 478.

(2) ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، مصدر سابق، ج 2، ص 174.



فما يدريك أنّ أصحابك الذين تعتمد عليهم، ولا تتعدّى كتبهم ومجاميعهم، قد أهملوا تلك الأحاديث والروايات خوفاً أو طمعاً، أو لعلّهم لم يجدوها عند أصحابهم؛ لأنّها ضاعت فيما ضاع من فضائلهم عليه السلام تحت وطأة التهديد والوعيد لمن يجريها على لسانه.

ثالثاً: صحيفة الناموس:

وهي من الصحف الأخرى التي ورد ذكرها في بعض النصوص، وأنّها من مختصّات الإمامة، وهي صحيفة فيها أسماء الشيعة.

فعن الإمام الرضا عليّ بن موسى عليه السلام في حديث عن علامات الإمام، قال: «وتكون عنده صحيفة فيها أسماء شيعتهم إلى يوم القيامة، وصحيفة فيها أسماء أعدائهم إلى يوم القيامة...»⁽¹⁾.

وعن داود الرقيّ قال: قلت لأبي الحسن الماضي عليه السلام: اسمي عندكم في السفط التي فيها أسماء شيعتكم؟ فقال: «إي والله في الناموس»⁽²⁾.

وعن حذيفة بن أسيد الغفاريّ قال: دخلت على عليّ بن الحسين بن عليّ عليه السلام فرأيتّه يحمل شيئاً، فقلت: ما هذا؟ قال: «هذا ديوان شيعتنا»⁽³⁾.

(1) الصدوق، الشيخ محمّد بن عليّ، عيون أخبار الرضا عليه السلام، تحقيق: تصحيح وتعليق وتقديم: الشيخ حسين الأعلمي، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت - لبنان، 1404 - 1984م، لا.ط، ج 1، ص 192؛ ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، مصدر سابق، ج 1، ص 218.

(2) الصّفّار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص 193.

(3) المصدر نفسه، ص 191.

وعن حبابة الوالبيّة قالت: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ لي ابن أخ وهو يعرف فضلكم، وإنّي أحبّ أن تُعلِّمني أمّنْ شيعتكم؟ قال: «وما اسمه؟ قالت: قلت: فلان بن فلان، قالت: فقال: يا فلانة هات الناموس، فجاءت بصحيفة تحملها كبيرة فنشرها ثمّ نظر فيها، فقال: نعم، هو ذا اسمه واسم أبيه ههنا»⁽¹⁾.

وقريب من ذلك روايات عدّة أخرى تدلّ على تلك الصحيفة.

وقد ذكرت -أيضاً- صحيفة لأسماء أعدائهم، فيحتمل أن تكون هذه الصحيفة حاوية لأسماء الشيعة والأعداء، ويحتمل كونها صحيفة أخرى غيرها. ومهما يكن، فلا بدّ من أن تكون الصحيفة هذه كبيرة تَسع العدد الهائل من الأسماء، إلّا أن يقال إنّ المذكور خصوص الخلّص من الشيعة والمتحمّضين بالعداء. وعلى أيّ حال فهو غير محال. ولعلّ الصحيفة الآتية هي صحيفة الأعداء بالخصوص.

رابعاً: صحيفة تُدعى العبيطة:

ورد ذكر هذه الصحيفة في الرواية عن أمير المؤمنين عليه السلام، حيث قال: «وأيّم الله، إنّ عندي لصحفاً كثيرة، قطاع رسول الله ﷺ وأهل بيته، وإنّ فيها لصحيفة يقال لها العبيطة، وما ورد على العرب أشدّ منّا، وإنّ فيها لستين قبيلة من العرب مہرجة، ما لها في دين الله من نصيب»⁽²⁾.

(1) الصّفّار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص190.

(2) المصدر نفسه، ص169.

خامساً: صحيفة أخرى في ذؤابة السيف:

فقد وردت نصوص تتحدث عن صحيفة وجدت في ذؤابة سيف رسول الله ﷺ، إلا أن مضمونها مغاير تماماً للصحيفة المتقدمة سابقاً.

روي عن أبان بن تغلب وعن أبي بصير عن الإمام أبي عبد الله ﷺ: «أنه كان في ذؤابة سيف رسول الله ﷺ صحيفة صغيرة فيها الأحرف التي يفتح كل حرف منها ألف حرف. قال أبو بصير: قال أبو عبد الله ﷺ: فما خرج منها إلا حرفان حتى الساعة»⁽¹⁾.

فالظاهر أنها كتبت بالرموز، أو بما يسمى بعلم الحروف، ولولا قوله ﷺ: «فما خرج منها إلا حرفان»، لأمكن القول إن المراد من الأحرف كبريات المسائل وكلّياتها التي تتفرّع عليها الأحكام. والتعبير عن المسألة الكلّية بالحرف وارد في كلامهم، كما في النصّ الوارد عن الإمام أبي جعفر الباقر ﷺ: قال: «ذكر عليّ ﷺ أنه وجد في قائمة سيف من سيوف رسول الله ﷺ صحيفة فيها ثلاثة أحرف: صل من قطعك، وقُل الحق ولو على نفسك، وأحسن إلى من أساء إليك»⁽²⁾.

وكون هذه الصحيفة في ذؤابة سيف رسول الله ﷺ لا يوجب القطع بالاتحاد مع الصحيفة السابقة؛ لأنّا لا نستبعد أن يكون في ذؤابة السيف صحيفتان، كما أنه من الممكن تعدّد السيف. ويدلّ

(1) الصّفّار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص 327.

(2) الشيخ الصدوق، الأمالي، مصدر سابق، ص 130.



على التعدّد ما رواه البيهقي عن عائشة أنّها قالت: «وجد في قائم سيف رسول الله ﷺ كتابان...»⁽¹⁾.

وأما تعدّد السيف، فيدلّ عليه ما ورد عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام في الرواية السابقة: أنّ رسول الله ﷺ «كان له سيفان يقال لأحدهما ذو الفقار وللآخر العون، وكان له سيفان آخران يقال لأحدهما المخدوم وللآخر الرسوم»⁽²⁾.

ولعلّ هذه الصحيفة هي نفسها التي عرضها أمير المؤمنين عليه السلام على أولاده الحسن والحسين ومحمد بن الحنفية، ولم يستطع محمد أن يستخرج منها شيئاً⁽³⁾؛ ممّا يؤيد أنّها كانت قد كتبت بالرموز والإشارات، وهو غير بعيد.

سادساً: صحيفة الفرائض:

ذكرت في بعض الروايات عن زرارة ومحمد بن مسلم، وأنّهما رأيّاها عند الإمامين الباقر والصادق عليه السلام، وأنّهما قرأا فيها بعض أحكام الإرث. وقد عدّها بعض المحقّقين صحيفة مستقلة غير الجامعة (كتاب علي عليه السلام). وقد تقدّم أنّا استقرينا كونها جزءاً من كتاب علي عليه السلام الموسوم بالصحيفة الجامعة، ويؤيده عدد من الأخبار، حيث جعلت الفرائض من جملة محتوياته.

(1) الحاكم النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین، مصدر سابق، ج 4، ص 349: البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، ج 8، ص 26.

(2) الشيخ الصدوق، الأمالي، مصدر سابق، ص 67.

(3) الصّفّار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص 327: الشيخ المفيد، الاختصاص، مصدر سابق، ص 284.

سابعاً: كتاب الجفر:

ورد في رواية سدير الصيرفي عن الإمام أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال: «نظرت في كتاب الجفر صبيحة هذا اليوم، وهو الكتاب المشتمل على علم المنيا والبلايا والرزايا، وعلم ما كان وما يكون إلى يوم القيامة، الذي خص الله به محمداً والأئمة من بعده عليهم السلام...»⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أن هذه الرواية لم تصرح بنسبة الكتاب إلى علي عليه السلام، إلا أنه يظهر منها أنه من جملة ودائع النبوة وميراث الإمامة.

واسم الجفر في الكثير من الروايات أطلق على وعاء كالجراب فيه الكتب التي يتوارثها الأئمة عليهم السلام عن الإمام علي عليه السلام، فإطلاقه على هذا الكتاب إما أن يكون من باب الاشتراك اللفظي أو من باب التسامح. وسن عقد فصلاً مستقلاً للبحث في الجفر، إن شاء الله.

إخفاء الكتب عند الخوف

لقد حرص أئمة أهل البيت عليهم السلام أشد الحرص على حفظ هذا الميراث العظيم، وصانوه بدقة، وأخفوه عن الحكام والسلطين؛ حفاظاً عليه، ولكي لا يقع بيد أعدائهم الذين يسوؤهم أن يختص أهل البيت عليهم السلام بهذا التراث العلمي الفريد.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه
الغيب ما لا يعلمه إلا هو
والصلاة والسلام على
سيد المرسلين وآله الطاهرين

(1) الشيخ الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة، مصدر سابق، ص 353.

والواقع، إنّ الإنسان ليعجب كيف تمكّن الأئمة عليهم السلام من الاحتفاظ به، على الرغم من الشدائد التي تعرّضوا لها، والبلاءات التي مرّت عليهم. وقد وردت إشارات متفرقة في النصوص تظهر لنا بالجملة- كيف كانت تُحفظ تلك الودائع عند الهزاهز.

ففي رواية عن أبي الصباح الكناني، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: بلغنا أنّ رسول الله ﷺ قال لعلي عليه السلام أنت أخي وصاحبي وصفيّ ووصيّ وخالصي من أهل بيتي وخليفتي في أمّتي، فقال لي أبو عبد الله: «هذا مكتوب عندي في كتاب علي، ولكن دفتته أمس حين كان هذا الخوف، وهو حين صُلب المغيرة»⁽¹⁾.

وعن المعلّى بن خنيس، عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «إنّ الكتب كانت عند علي عليه السلام، فلما سار إلى العراق استودع الكتب أمّ سلمة»⁽²⁾.

وعن حمران، عن الإمام أبي جعفر عليه السلام، قال: سألتَه عمّا يتحدّث الناس أنّه دُفعت إلى أمّ سلمة صحيفة مختومة، قال: «إنّ رسول الله ﷺ لما قبض ورث علي عليه السلام سلاحه وما هنالك، ثمّ صار إلى الحسن والحسين عليه السلام، فلما خشيا أن يُفتشَا استودعا أمّ سلمة»⁽³⁾.

وفي رواية عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام: «فلما أحسّ الحسين عليه السلام أنّه يقتل استودعه أمّ سلمة»⁽⁴⁾.

(1) البصائر، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص 166-167.

(2) المصدر نفسه، ص 162.

(3) المصدر نفسه، ص 177.

(4) المصدر نفسه، ص 184.

أسباب إخفاء الكتب

قد يُطرح سؤال في المقام، وهو أنّه لماذا لم يُظهر أمير المؤمنين والأئمّة من ولده ﷺ الكتب والصحائف التي دُوّنت فيها علوم رسول الله ﷺ؟ وأيّ فائدة تعود على الإسلام والمسلمين من خزنها وإخفائها عن أعين الناس؟

ولعلّ بعض الأعداء قد اتّخذ من هذه النقطة بالذات ذريعة لإثارة جوّ من الشكوك حول وجود مثل هذه الكتب، وحول اختصاص أهل البيت بشيء من العلم، غير ما في أيدي الناس. من أجل ذلك، عقدنا هذا الفصل لنبحث في الأسباب التي منعتهم ﷺ من إظهار تلك الكتب والصحائف ونشرها، واضطّرتهم إلى الحرص على إبقائها طيّ الكتمان إلّا عن بعض أصحابهم المقربين. ويتّضح الأمر من خلال استعراض نقاط عدّة:

النقطة الأولى:

إنّ العلوم التي ورثها أئمّة أهل البيت ﷺ والتي تتضمّن تلك الكتب والصحائف متنوّعة، والذي تردّد ذكره في مجمل النصوص المتقدّمة التي نقلناها وغيرها ممّا لم ننقله للاختصار ما يأتي:

- 1- الحلال والحرام، وما يحتاج إليه الناس من أحكام الشريعة الإسلامية؛ كالفرائض والحدود وأمثالها.
- 2- علم التفسير والتأويل، ومناسبات النزول، وما يتعلّق بالكتاب الكريم.
- 3- علم الحوادث ما كان وما يكون إلى يوم القيامة.



4- علم المنايا والرزايا والبلايا، وربّما دخل هذا في سابقه.

5- ديوان أسماء الملوك الذين يحكمون والدول، وربّما كان هذا -أيضاً- ضمن الحوادث.

6- ديوان أسماء الشيعة، وأسماء أعداء أهل البيت عليه السلام.

7- الكتب المنزلة على الأنبياء السابقين؛ كالتوراة والإنجيل والزبور، وغيرها من الألواح والصحف.

ومن الواضح أنّ هذه العلوم على قسمين؛ الأوّل: ما لا بدّ من نشره وتبليغه إن أمكنهم ذلك، الثاني: ما هو مختصّ بمنصب الإمامة، ولا ينبغي أن يعرفه الناس كلّهم.

ومن الواضح أنّ القسم الأوّل هو من قبيل أحكام الشريعة التي يحتاج إليها الناس ويقع الابتلاء بها، وبعض ما يتعلّق بالقرآن الكريم من التفسير والتأويل. ولم يقع من أئمة أهل البيت عليه السلام تقصير في إظهار هذا القسم من علومهم، عندما كان يُسمح لهم بذلك، ويجدون الأذان الصاغية ومن يتقبّل منهم ويُقبل عليهم، إلّا أنّهم عليه السلام في الكثير من الأحيان، وربّما في أغلب الأحيان، كانوا يعيشون حالة من الحصار والضغط الشديد، الذي يحجب الناس عنهم، ولم يسمح لهم بالتمادي في بيان أحكام الشريعة الإسلامية، ولم يكن يقبل منهم بما يبيّنون، ولا يُؤخذ بما يفتنون.

وليس بالضرورة أن يكون ذلك بإظهار الكتب نفسها بأعيانها، فإنّ ما بأيدينا من النصوص والروايات التي نقلها أصحاب الأئمة وشيعة أهل البيت عليه السلام -إن صحّت-، فهي من تلك الفيوضات وبعض ما في تلك الكتب.



وأما القسم الثاني، فقد ظهر منه أشياء متفرقة حدّثوا بها بين الحين والآخر، لإظهار فضلهم ومنزلتهم، وإقامة الحجّة على الناس، وذلك من قبيل الإخبار بما يكون، وبما في الكتب والصحف الأولى عند الاحتجاج على أهل الكتاب من اليهود والنصارى وأمثال ذلك.

النقطة الثانية:

إنّ العلوم على مستويات؛ مستوى يناسب الناس عامّة؛ كأحكام المسائل التي يُبتلون بها، ومستوى آخر لا يناسب إلاّ العلماء؛ كالعلوم والمعارف الدقيقة والقواعد الكلّية التي يستنبط منها الفروع والمسائل. ومثل هذا المستوى لا يتحمّله إلاّ الخواصّ.

ونحن نجد أنّ سيرة العلماء في الأزمان كلّها أنّهم يخاطبون الناس على قدر عقولهم. ويوصي علماء الفلسفة بصون مسائلها عن عوامّ الناس؛ لدقّتها وامتناعها عن الأذهان والعقول التي لم تعتد على العلوم الدقيقة. ومن المعلوم أنّ طرح تلك المسائل على العوامّ يؤدي إلى إيقاعهم في الشبهات المستعصية، وربّما سوقهم إلى الكفر والإلحاد، ولا يكلف الله نفساً إلاّ وسعها.

ولا شكّ في أنّ معارف الدين تتضمّن من الأمور الدقيقة والأسرار الإلهيّة ما يعجز عن إدراكها وتحملها أكثر الناس، ولا يكلف بالخوض فيها إلاّ أهلها، الذين رزقهم الله وعياً خاصّاً، وقلوباً يمكنها استيعابها.

ولا شكّ في أنّ أغلب تلك الكتب والصحائف لم يُملّ على عامّة الناس، وإنّما أملي على أخصّهم، وأقربهم من رسول الله ﷺ، ومَن

صُنِعَ عَلَى عَيْنِ اللَّهِ -تعالى- وَتَرَبَّى فِي حَجَرِ رَسُولِهِ ﷺ، فَكَانَ الْوَعَاءُ الْقَادِرَ عَلَى تَحْمَلِ ثِقَلِ الرِّسَالَةِ وَأَسْرَارِهَا، فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْكُتُبُ حَاوِيَةً لِمَسْتَوِيَّاتِ مِنَ الْمَعَارِفِ لَا يُمْكِنُ إِلْقَاؤُهَا عَلَى كُلِّ أَحَدٍ، وَقَدْ كَانَتْ سِيرَتُهُمُ ﷺ قَائِمَةً عَلَى إِعْطَاءِ كُلِّ شَخْصٍ مَا يَنَاسِبُهُ مِنْ عُلُومِهِمْ، لَيْسَ ضَنْناً بِهَا عَنِ الْآخَرِينَ، وَإِنَّمَا صَوْناً لَهَا عَنْ غَيْرِ أَهْلِهَا. وَثَمَّةُ شَوَاهِدٍ عَدِيدَةٍ عَلَى ذَلِكَ:

- 1- ما تقدّم في قصّة مطالبة محمّد بن الحنفية بميراثه من علوم أبيه، فقد روي أنّ الحسن والحسين عليهما السلام دفعا إليه صحيفة لو أطلعاه على أكثر منها لهلك، فيها ذكر دولة بني العباس⁽¹⁾.
 - 2- قول أمير المؤمنين عليهما السلام الذي يظهر منه التألم والتحرّس: لعدم توقّر من يتحمّل ما في صدره من العلوم ليلقيها إليه، يقول عليهما السلام: «إِنَّ هَا هُنَا -ويشير إلى صدره- لِعِلْمًا جَمًّا، لَوْ أَصَبَتْ لَهُ حَمَلَةٌ»⁽²⁾.
 - 3- ما أشرنا إليه سابقاً ممّا روي عن الإمام الباقر عليه السلام أنّه كان يقول: «لَوْ أَجِدْتُ ثَلَاثَةَ رَهْطٍ أَسْتَوْدِعُهُمُ الْعِلْمَ، وَهُمْ أَهْلُ لَذَلِكَ، لَحَدَّثْتُ بِمَا لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى نَظَرٍ فِي حَلَالٍ وَلَا حَرَامٍ، وَمَا يَكُونُ وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»⁽³⁾.
- ذلك كلّهُ يدلّ على أنّ سبب احتفاظهم بذلك الميراث لأنفسهم، هو عدم توقّر المؤهّلات الكافية لتحمل تمام ما فيه من دقيق المعارف.

(1) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، مصدر سابق، ج 7، ص 149.

(2) الشريف الرضي، نهج البلاغة، مصدر سابق، ص 495.

(3) الصّقّار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص 478.



ولعمري! كيف لا يكون الأمر كذلك، والناس لم تتحمل منهم
المقدار الذي ظهر، فصار سبباً لظلمهم ومحاصرتهم ورصدهم
بالعيون وتعريضهم لشقى البلاءات والمصائب!

النقطة الثالثة:

السيرة التي جرى عليها حكام الجور والسلطين منذ منع
الحديث عن رسول الله، وخاصة ما يرتبط بفضل أهل البيت
عليه السلام وإظهار رفيع منزلتهم، هذه السيرة كانت تركز على قاعدة
من العداء والحسد لهم عليه السلام، والسعي الحثيث لإسقاطهم بين
الناس، وكانت هذه الكتب وما تحويه من العلوم تشكل سنداً
ووثيقة تثبت منزلتهم وعلو شأنهم، وقد كان إظهار أمرها يشكل
عنصر إثارة للحكام، وداعياً إلى مصادرتها وإتلافها أو إساءة
الاستفادة منها، وبالتالي حرمان أهل البيت عليه السلام والمسلمين
كافة من هذا الكنز العظيم والأثر الباقي من رسول الله ﷺ؛ الأمر
الذي جعلهم عليه السلام يحرسون كل الحرص على إخفائها وستروها،
وبالتالي ضمان سلامتها.

روي عن عنبسة بن مصعب، عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام
قال: «لولا أن يقع عند غيركم كما وقع غيره لأعطيتكم كتاباً لا
تحتاجون إلى أحد حتى يقوم القائم»⁽¹⁾.

وقد نقلنا فيما تقدّم أنهم عليه السلام كانوا يخفونها عند الخوف
وتوقع المداهمة من قبل السلطات الحاكمة، وكانوا يودعونها عند

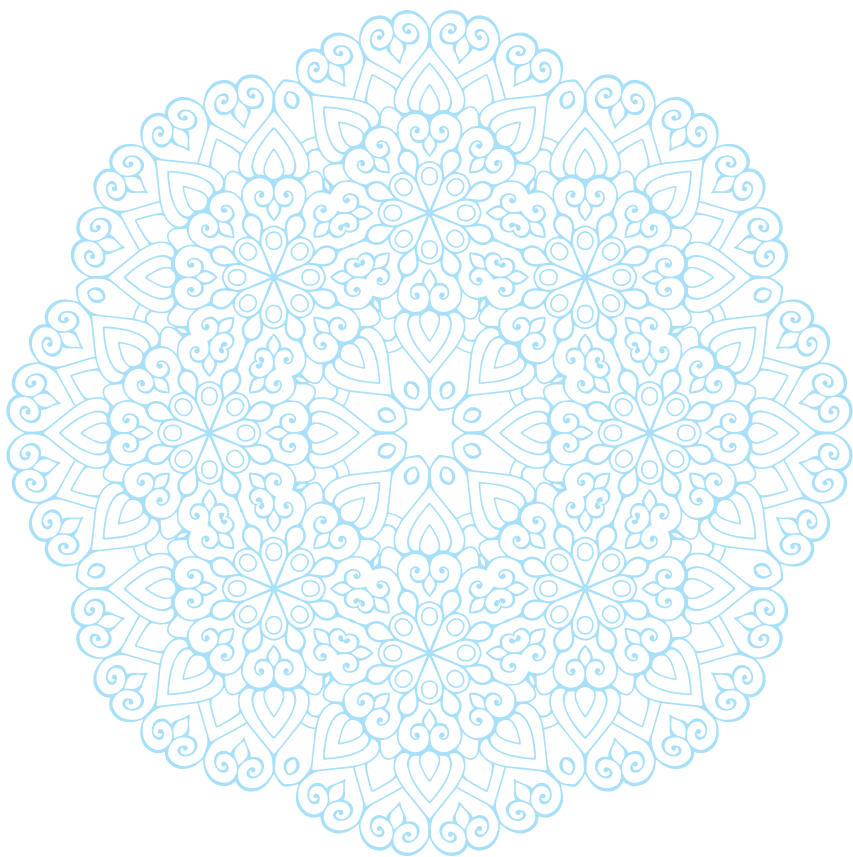
الكتاب - في حجبها عن الناس
والإشارة إلى أن هذا الكتاب
هو كتاب السيرة

(1) الصفار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص 478.

أَمَّ سَلَمَةَ أَوْ فَاطِمَةَ بِنْتَ الْحُسَيْنِ مَمَّنْ لَا تَلْتَفِتْ إِلَيْهِ أَنْظَارَ الْحَكَّامِ
وَعْيُونِهِمْ.

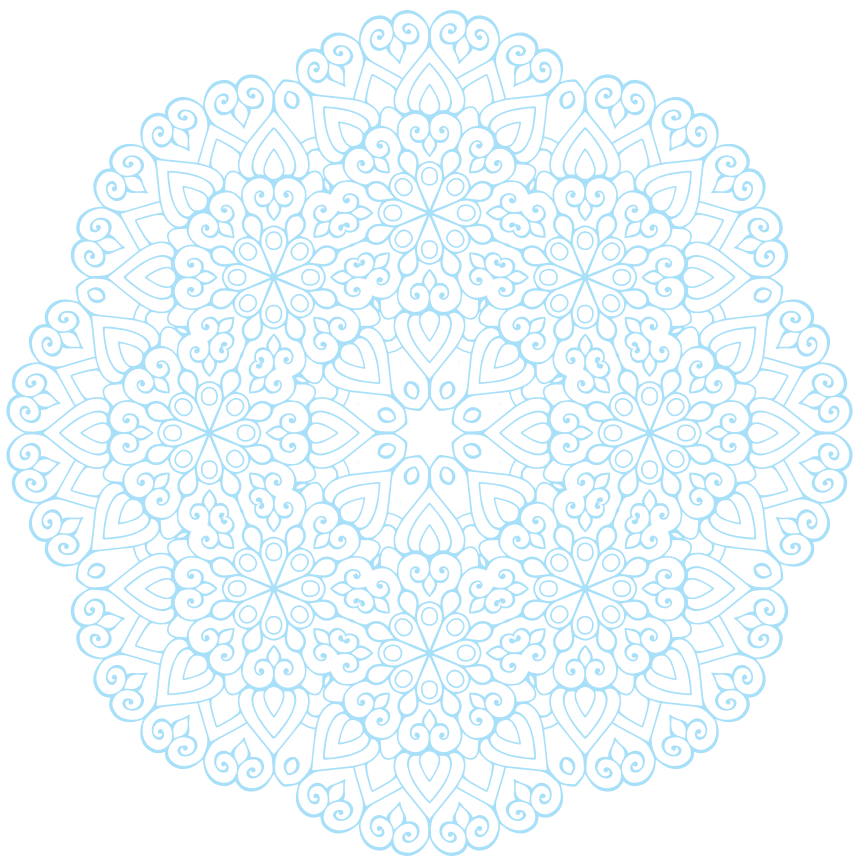
وخلاصة القول: إِنَّ اللَّهَ -سبحانه وتعالى- لَمَّا اختار من أهل
بيت نبيِّه ﷺ حججاً على خلقه وولادةً لأمره، أعطاهم ما يغنيهم
عن البشر ممَّا يحتاجون إلى معرفته، وأطلعهم على دقيق معارفه
ولطيف حكمته، ولو ثنيت لهم الوسادة، وتسلموا زمام الأمور،
وقيادة الأمة، لحكموا بما آتاهم الله -سبحانه- من العلوم
والمعارف، ولكَّتهم ﷺ أزيلوا عن مراتبهم التي رتبهم الله فيها، ولم
تُعرف منزلتهم، فاضطَّروا إلى كتمان الكثير ممَّا عندهم من العلم؛
إذ لم يجدوا بداً من ذلك؛ لما قدَّمناه وفصلناه.

وليس لأحد أن يستدلَّ بجهله بالأشياء على عدمها، ولا أن ينكر
ما يعجز عن إدراكه وفهمه.



الباب الثاني

الجَفَر حَقِيقَتُهُ ، وما قِيلَ عَنْهُ



تمهيد

اقترن ذكر الجفر بالحديث عن ودائع النبوة. وقد خلط عدد من الباحثين في بيان المقصود منه، فمَنهم من اعتقد أنّه كتاب عليّ عليه السلام نفسه الذي تحدّثنا عنه فيما سبق، وقلنا إنّ فيه الحلال والحرام، وإنّه صحيفة طولها سبعون ذراعاً بإملاء رسول الله ﷺ وخطّ عليّ عليه السلام، ومنهم من قال إنّ كتاب يتضمّن علم الحروف، وإنّه كتب بشكل مرموز. وزعم جماعة أنّ الجفر والجامعة عبارة عن العلم الإجماليّ بلوح القضاء والقدر، وادّعى آخرون أنّ الجفر كتاب كتبه الإمام جعفر الصادق عليه السلام لشييعته... وغير ذلك من دعاوى وأوهام بعيدة كلّ البعد عن الواقع لم تصب وجه الصواب، وسنتعرّض لجانب من هذه الأقوال التي تكشف عن الجهل والتخبّط وعدم الدقّة، والاعتماد على خلفيّة معيّنة عند البحث، بدلاً من التجرّد.

وفيما يلي نحاول إلقاء الضوء على الجفر، كما ورد في الآثار والنصوص الواردة عن الأئمّة الأطهار عليهم السلام.

مفهوم الجفر

المعنى اللغوي:

الجفر من أولاد الشاة ما عظم واستكرش؛ ومن أولاد المعز ما بلغ أربعة أشهر. والجفر الجمل الصغير، والصبي إذا انتفخ لحمه، وأكل، وصارت له كرش. وجفر جنباه إذا اتسعا، واستجفر صار له بطن وسعة جوف، وأقبل على الأكل. والجفير: كنانة النبل، والجعبة التي تجعل فيها السهام. والجفرة في الأصل سعة في الأرض مستديرة⁽¹⁾.

هل من معنى اصطلاحي؟

أطلق الجفر في الروايات والنصوص على جلد الضأن، والمعز، وربّما جلد الثور، أو الجمل⁽²⁾، وهذا المعنى يغيّر المعنى اللغويّ المتقدّم، فقد يكون ثمة معنىً اصطلاحياً، ولا مانع من إطلاق

(1) ابن منظور، محمّد بن مكرم، لسان العرب، نشر أدب حوزة، قم المقدّسة، 1405هـ/1363هـ، لا ط، ج 4، ص 142: الجوهري، إسماعيل بن حماد، صحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1407هـ/1987م، ط 4، ج 2، ص 615: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: مهديّ المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، لا م، 1410هـ/ ط 2، ج 6، ص 110: ابن الأثير، المبارك بن محمّد، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمّد الطنّاحي، مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، قم، 1364هـ، ط 4، ج 1، ص 277: الطريحي، الشيخ فخر الدين، مجمع البحرين، المكتبة الرضويّة، طهران، 1395هـ، لا ط، ج 3، ص 248: الزبيدي، محمّد مرتضى الحسيني، تاج العروس، دار الهداية، لا م، لا ت، لا ط، ج 3، ص 104 - 105.

(2) الصّفّار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص 160، 172، 174، 176: الصدوق، الشيخ محمّد بن علي، معاني الأخبار، تصحيح وتعليق عليّ أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفّة، إيران - قم، 1379هـ - 1338 ش، لا ط، ص 103: الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، مصدر سابق، ج 4، ص 419.



الجفر على الجلد تجوّزاً بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه، فيكون المراد جلد الجفر.

وربّما كان التجوّز بجامع السّعة المأخوذ في معنى الجفر عند أهل اللّغة، حيث أطلقوه على ولد الشاة إذا عظم واستكرش، وكذلك الصبيّ، وقالوا: «جفر جنباه إذا اتّسع، واستجفر إذا صار له بطن وسّعة جوف، وأطلقوه -أيضاً- على البئر الواسعة التي لم تطوّ، وغير ذلك من الاستعمالات التي يمكن أن تُعدّ شواهد على استعمال الجفر في مطلق الواسع، أو الواسع الذي له جوف. وبهذا الاعتبار يصحّ إطلاقه على جفر أهل البيت عليهم السلام الذي يأتي أنّه كالجرب، وأنّه وعاء فيه الكتب والسلاح، بل ربّما يدعى عدم التجوّز في مثل هذا الإطلاق. ومهما يكن، فالمراد منه في الروايات يتّضح من خلال البحث الروائيّ الآتي.

الجفر في حديث أئمة أهل البيت عليهم السلام

يستفاد من الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، أنّهم يتوارثون جفريّن عن رسول الله صلى الله عليه وآله؛ أحدهما أطلق عليه اسم الجفر الأبيض، والآخر اسم الجفر الأحمر، والأوّل يحوي كتباً وصحفاً، والثاني يتضمّن سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله.

وقد فسّرتة النصوص بأنّه عبارة عن إهائين: إهاب ماعز وإهاب كبش، وفي بعضها أنّهما بأصوافهما وأشعارهما، وفي بعضها: ينطبق أحدهما بصاحبه، وما في معنى هذه الأمور.



وفي بعض النصوص أنّه جلد ثور مذبوح كالجراب، وعُبر عنه أحياناً بأنّه وعاء، وأنّه أديم عكاظي.

والذي يفهم من المجموع، أنّ الجفر الأحمر جرابٌ صنع من الأديم الأحمر، وضع فيه سلاح رسول الله ﷺ. ويبدو أنّ النصوص التي لم تفصل بين الجفريّين، وذكرت أنّ الجفر جلد شاة، قد سكّنت عن هذا الجفر (يعني الأحمر)، ولم تتحدّث عنه.

والذي نستقرّبه أنّ الموجود عند الأئمة عليهم السلام جراب كبير مصنوع من جلد ثور، وفي داخله جرابان أشبه بالعِذْل الذي يوضع على الدواب، أحدهما الأبيض، وهو مخصّص للكتب والعلوم، والآخر للسلاح وما يلحق به من الراية وأمثال ذلك⁽¹⁾.

هذه الصورة تجمع بين جميع ما ورد من نصوص وآثار، لا يشدّ منها إلّا ما دلّ على أنّ الجفر كتابٌ، وأنّه كُتب فيه حتّى ملئت أكارعه؛ ممّا يقتضي كون الكتابة على الجفر نفسه، فيحتمل أن يكون هذا جفراً آخر من ضمن الكتب، ويحتمل أن يكون ذلك باعتبار ما فيه من الكتب، فيقال: كتب فيه؛ بمعنى كتب في الكتب التي فيه، فنُسبت إليه، كما يُحتمل أن يكون الجفر قد كتب فيه على الحقيقة، ومع ذلك جعلت فيه بقية الكتب الأخرى؛ لكونه أوسع منها، فيكون الجفر جراباً لحفظ الكتب، وقد كتب فيه أيضاً.

الجفر - مصنفات طه

(1) انظر: الصقّار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص160، 172، 174، 176؛ الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج1، ص239، 241؛ الشيخ الصدوق، معاني الأخبار، ص103، والمصادر في الهامش السابق.

ومهما يكن، فالمحتوى الذي تدلّ عليه النصوص هو علم الأولين والآخرين أو جميع العلوم. وهذه عبارة جامعة شاملة لما عبّر عنه بالكتب الأولى، أو كتب الأنبياء، أو علم النبيين والوصيين، وغير ذلك من الكتب؛ ككتاب عليّ عليه السلام الذي عبّر عنه بالحلل والحرام⁽¹⁾، ومصحف فاطمة، الذي قد عبّر عنه أحياناً بعلم ما كان وما يكون، وأمثال ذلك⁽²⁾. والظاهر أنّه يحتوي على كتب الأنبياء والأوصياء السابقين من جهة، والكتب والصحائف التي أملاها رسول الله ﷺ على عليّ عليه السلام، ومصحف فاطمة المتضمن لعلم ما يكون إلى يوم القيامة. وهذا المجموع المكوّن وضع في الجفر الأبيض. هذا خلاصة ما يستفاد من مجموع النصوص.

وليس في نصوصنا ما يدلّ على غير ذلك ممّا يصرّ عليه من كتب عن الجفر من المستشرقين، وغيرهم من المؤرّخين والباحثين من غير الشيعة.

دعوى لا أصل لها

1- قال المحقّق الجرجاني: «الجفر والجامعة كتابان لعليّ عليه السلام، قد ذكر فيها على طريقة علم الحروف الحوادث إلى انقراض العالم»⁽³⁾.

(1) تقدّمت مصادره.

(2) سيأتي ذكر مصادره في الفصل الثالث.

(3) الجرجاني، عليّ بن محمّد، شرح المواقف، مطبعة السعادة، مصر، 1375هـ/1907م، ج 6، ص 22.



وقد عرفنا سابقاً، أنَّ الجامعة كتاب لعليّ عليه السلام فيه الحلال والحرام، وليس الجفر كما ذكر، وإنّما هو -كما تقدّم- وعاء فيه الكتب. ولا أدري من أين جاؤوا بهذه التعريفات. أمّا علم الحروف، فإنّنا -كما تقدّم- لا نستبعد أن تكون بعض الصحائف قد كُتبت بشكل مرموز، لكن ليس ثمة دليل على أنّ الحوادث إلى انقراض العالم دوّنت بذلك الشكل.

2- وقال ابن خلدون: «وقد يستندون في حدثان الدول على الخصوص إلى كتاب الجفر، ويزعمون أنّ فيه علم ذلك كلّ من طريق الآثار والنجوم، لا يزيدون على ذلك، ولا يعرفون أصل ذلك ولا مستنده»، وقال: «واعلم، أنّ كتاب الجفر كان أصله أنّ هارون بن سعيد العجليّ، وهو رأس الزيدية، كان له كتاب يرويه عن جعفر الصادق، وفيه علم ما سيقع لأهل البيت على العموم، ولبعض الأشخاص منهم على الخصوص، وقد وقع ذلك لجعفر ونظائره من رجالهم عن طريق الكرامة والكشف الذي يقع لمثلهم من الأولياء، وكان مكتوباً عند جعفر في جلد ثور صغير»⁽¹⁾.

وفي كلام ابن خلدون نقاط عديدة للنقاش:

أولها: قوله: «إنّ فيه علم ذلك كلّ من طريق الآثار والنجوم»، فإن كان مراده من ذلك علم الحوادث الذي عند الأئمة عليهم السلام، فهو شطط ما بعده شطط؛ إذ إنّ الأئمة عليهم السلام يعرفون ما يعرفون عن طريق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وهو بدوره يعرف ذلك عن طريق الوحي.

الكتاب الأول من كتاب
الجفر - وهو كتاب الجفر
الذي كان عليه السلام
يعرفه عن طريق الوحي

(1) ابن خلدون، عبد الرحمان بن محمّد، مقدّمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت، 1984م، ط5، ص334.

ثانياً؛ قوله: «إِنَّ كتاب الجفر كان أصله أَنَّ هارون العجلي...». هذه الدعوى لم يُعلم لها أصل، كما صرّح نفسه بعد ذلك حيث قال: «وهذا الكتاب لم تتصل روايته ولا عُلِمَ أصله». ويستبعد جداً أن يكون هارون بن سعد العجليّ قد تلقّى شيئاً من تلك العلوم من الإمام جعفر الصادق عليه السلام، وهو ليس من القائِلين بإمامته، فهو من الزيدية ومن رؤوسها، كما صرّح به هو وغيره، بل لم ينقل عنه أيّ رواية عن الإمام الصادق عليه السلام في المجاميع الحديثية الرئيسة للشيعه. ولو سلّمنا فهو غير الجفر الذي يتحدّث عنه أئمة أهل البيت عليهم السلام.

وثالثاً؛ قوله: «وقد وقع ذلك لجعفر ونظائره... عن طريق الكرامة والكشف...». فعلى الرغم من أنّه لا مانع من أن يتحقّق لهم عليهم السلام شيء من العلم عن طريق الكشف والكرامة التي تقع للأولياء؛ باعتبار أنّه تقع لهم بطريق أولى، كما ذكر ابن خلدون نفسه، إلّا أنّ دعواه أنّ ما في الجفر حصل عن هذا الطريق، وبالتالي يثبت بذلك بطلانه، أو يعتبر على الأقلّ من باب الرجم بالغيب، ويكون مبنياً على أساس واهٍ، فهو إنكار لاختصاصهم عليهم السلام بميراث ودائع النبوة التي تعني أنّهم أولى بالاتباع وأحقّ بالإمامة، وهذا ما يفرض من الاعتراف به.

3- ويقول مصطفى صادق الرافعي: «إنّه لا يُعرف في تاريخ العالم كتاب بلغت عليه الشروح والتفاسير ما بلغ من ذلك على القرآن الكريم، حتّى فسّرت الروافض بالجفر، على فساد ما يزعمون وسخافة ما يقولون، وعلى سوء الدعوى فيما يدّعون، من



علم باطنه بما وقع إليهم من ذلك الجفر، واستنبط منه غيرهم إشارات من الغيب بضروب من الحساب، كهذا الذي ينسبونه إلى الحسن بن عليٍّ من أنّ رسول الله ﷺ رأى في رؤياه ملوك بني أمية، فساءه ذلك، فأنزل الله عليه ما يسري عنه من قوله ليلة القدر خيرٌ من ألف شهر، وهي مدة الدولة الأموية، فقد كانت أيامها خالصة ثلاثة وثمانين سنة وأربعة أشهر، مجموعها ألف شهر سواء»⁽¹⁾.

ومن المفيد أن ننقل في المقام ما أورده المرحوم السيد محسن الأمين نقضاً عليه، فقال:

«أولاً: إنّ الشيعة لم تفسّر القرآن بالجفر، وإنّما فسّرت كما يفسّره علماء المسلمين، ولم يدّعوا علم باطنه بما وقع إليهم من ذلك الجفر، بل لم يدّع أحدٌ منهم أنّه وقع إليه ذلك الجفر، ولا أنّه رآه. نعم، رَوَوْا أنّه كان عند أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، فليأتنا الرافعيّ برجل واحد من الشيعة قال إنّ الجفر عنده، أو برجل منهم فسّر القرآن بالجفر إن كان من الصادقين، وهذه تفاسير الشيعة للقرآن الكريم معروفة وأكثرها مطبوعة...

ثانياً: وأمّا قوله: واستنبط منه غيرهم إشارات من الغيب... إلخ، فهو كسابقه لا حقيقة له. والحديث الذي أشار إليه بقوله: كهذا الذي ينسبونه إلى الحسن.. إلخ، معبراً عنه بعبارة التوهين والاستخفاف، هو حديث يرويه الثقات عن النبي ﷺ في أنّ الآية

الكتاب الأول من كتاب
الشيخ محمد باقر المجلسي

(1) الرافعي، مصطفى، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، تحقيق: درويش الجودي، المكتبة العصرية، لا م، 1424 هـ/ق/2003 م، لا ط، ص 124 - 125.

الشريفة نزلت في مدّة ملك بني أميّة، وليس ذلك مستنبطاً من الجفر، ولا بضروب من الحساب، فهذا الذي ساء الرافعيّ وعظّم عليه: أن تكون الآية نازلة في ملك أسياده بني أميّة الأبرار الأتقياء، أهل الأعمال المشهورة في الإسلام، فطفق يعبرّ بعبارات الاستخفاف بقوله: كهذا الذي ينسبونه»⁽¹⁾.

4- وقال حاجي خليفة: «علم الجفر والجامعة: وهو عبارة عن العلم الإجماليّ بلوح القضاء والقدر، المحتوي على كلّ ما كان وما يكون كليّاً وجزئياً. والجفر عبارة عن لوح القضاء الذي هو عقل الكلّ. والجامعة لوح القدر الذي هو الكلّ نفسه.

وقد ادّعت طائفة أنّ الإمام عليّ بن أبي طالب (رضي الله عنه) وضع الحروف الثمانية والعشرين على طريقة البسط الأعظم في جلد الجفر، يستخرج منها بطريقة مخصوصة، وشرائط معينة، وألفاظ مخصوصة ما في لوح القضاء والقدر. وهذا علم توارثه أهل البيت، ومن ينتمي إليهم ويأخذ منهم من المشايخ الكاملين. وكانوا يكتُمونه عن غيرهم كلّ الكتمان»⁽²⁾.

وعلى الرغم من أنّ هذا الكلام لم يتضمّن توهيناً لأهل البيت عليهم السلام وأتباعهم، لكنّه دعوى بلا دليل، فليس في ما رُوي عنهم عليهم السلام في كتب الشيعة ما يدلّ على شيء من ذلك، وأهل البيت أعلم بالذي فيه. وأكثر ما يثير العجب، أنّ هؤلاء المصنّفين

(1) الأمين، السيّد محسن، أعيان الشيعة، تحقيق وتخريج: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، لبنان - بيروت، لا، ط، لا، ط، ج 1، ص 96.

(2) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م، لا، ط، ج 1، ص 591.



مع اعترافهم بأنهم كانوا يكتُمونه، ينصّبون أنفسهم لبيان تفاصيله وأسراره وكأَنهم أعلم الناس به. فليت شعري، هل كانوا عَلَيْهِ السَّلَام يكتُمونه عن شيعتهم وأصحابهم ويلقونه إلى أعدائهم والمعرضين عنهم!

لكنَّ الحقيقة هي أنّ أكثر هؤلاء الكتاب هم مجرد مجموعة من المقلّدين، فإذا تقول أحد الكتاب مقولةً لا يعرف لها أصل، وأودعها كتابه، هرعوا للتمسك بها ونقلها على أساس أنّها من المسلّمات دون أن يتعبوا أنفسهم بالرجوع إلى المصادر.

5- وقال ابن قتيبة: «وأعجب من هذا التفسير تفسير الروافض للقرآن، وما يدّعون من علم باطنه بما وقع إليهم من الجفر الذي ذكره هارون بن سعيد العجلي، وكان رأس الزيدية، فقال: ألم تر أنّ الرافضين تفرّقوا فطائفة قالوا إمام ومنهم

ومن عجب لم أقضه جلد جفرهم برئت إلى الرحمن ممّن تجفّرا
فكلّمهم في جعفر قال منكرا صوائف سمته النبي المطهّرا
برئت إلى الرحمن ممّن تجفّرا

ثمّ قال: وهو جلد جفر ادّعوا أنّه كتب فيه لهم الإمام جميع ما يحتاجون إلى علمه وكلّ ما يكون إلى يوم القيامة... ثمّ أورد آيات عدّة نسب إلى الشيعة تفسيرهم لها بما لا يقول به أحد منهم، ولا سمعنا به من أحد غير ابن قتيبة ومن على منواله»⁽¹⁾.

(1) ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم، تأويل مختلف الحديث، المكتب الإسلامي، لا.م، 1419هـ/1999م، ط2، ص70: ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم، تأويل مختلف الحديث، دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، لا.ت، لا.ط، ص68.

وفي هذا الكلام، قبل كل شيء، إبطال لما ادّعه ابن خلدون من نسبة كتاب الجفر إلى هارون بن سعيد العجليّ وأنّه رواه عن الإمام الصادق عليه السلام، فما نقله هنا من الشعر يدلّ على أنّه يستنكر عليهم القول بإمامة جعفر الصادق، ويستخفّ بالجفر ويتبرأ منه، على أنّه جعل القائلين بنبوّة الإمام جعفر الصادق عليه السلام من الرافضين، ويعني بهم الشيعة الإماميّة، مع أنّ أولئك -لو سلّمنا بوجود أحد يقول بذلك- من الكفّار بلا شكّ.

وأما دعواه بأنّ الشيعة يدّعون علم باطنه، فقد تقدّم الردّ عليه عند التعرّض لما تبعه عليه مصطفى صادق الرافعيّ حرفاً بحرف.

وأما قوله إنّّه كتب فيه لهم الإمام جميع ما يحتاجون إلى علمه، فهو تقول على الشيعة، فلم يقل بذلك أحد منهم، وكلّ ما في الأمر أنّهم رَوَوْا وجوده عند الإمام الصادق، وأنّه من موارِيث الأئمّة التي وصلتهم من رسول الله ﷺ، وأين هذا ممّا زعم!

وقد نقل كلام ابن قتيبة هذا عدّة من المؤلّفين الذين يدّعون أنّه من أهل التحقيق دون تحقيق، أمثال عبد السلام هارون⁽¹⁾، ومصطفى صادق الرافعي⁽²⁾، وأصحاب دوائر المعارف وأمثالهم، وسبقهم إلى نقله الدميري⁽³⁾. وهو يمنحنا صورة واضحة عن مظلوميّة أهل البيت وأتباعهم، ومقدار التشويه في نقل صورة

(1) هامش: الجاحظ، عمرو بن بحر، كتاب الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، مصطفى البابي الحلبيّ، لا.م، 1384هـ/1965م، ط2، ج6، ص289.

(2) الرافعيّ، إعجاز القرآن والبلاغة النبويّة، مصدر سابق، ص124.

(3) الدميريّ، محمّد بن موسى، حياة الحيوان الكبرى، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1424هـ، ط2، ج1، ص279.



معتقداتهم وأقوالهم؛ ممّا يدلّ على ضرورة الرجوع الى مصادر الشيعة أنفسهم للتعرف على آرائهم ونظراتهم.

6- نضيف إلى ما تقدّم كلّهُ، ما حوته دائرة المعارف الإسلامية من أوهام ليس لها أصل يطول سردها، فمن تلك الأوهام أنّ الغزاليّ (أبا حامد) كان أميناً على الجفر في زمانه، وأنّه انتقل منه إلى ابن تومرت! ومنها: التشكيك في صحّة استعمال كلمة الجفر بمعنى الرّقّ أو الجلد، وأنّ الإمام الصادق هو مؤلّف هذا الكتاب، وغير ذلك ممّا عودّنا عليه المستشرقون الذين يقرأون من هنا وهناك أموراً متفرّقة، ثمّ يربطون بينها بتحليلات ما أنزل الله بها من سلطان، ويدسّون ما يشاؤون بغية تشويه الحقائق⁽¹⁾.

وخلاصة القول: إنّ المعتمد من النصوص عند الشيعة لا يقتضي إلّا ما ذكرناه من كون الجفر جراباً مصنوعاً من الأديم يحتوي كتباً موروثه عن رسول الله ﷺ، منها ما هو بإملائه ﷺ وخط عليّ عليه السلام، ومنها ما هو واصل إليه من كتب الأنبياء الماضين، مضافاً إلى سلاح رسول الله ﷺ ومصحف السيّدة فاطمة الزهراء عليها السلام الذي فيه علم ما يكون إلى يوم القيامة. وكون الجفر نفسه كتاباً أمرٌ محتمل جداً إلّا أنّ ما ذكره هؤلاء من الأوهام لا دليل عليها ولا برهان، وهو من نسج خيالاتهم.

وقد ذكر ابن خلدون أنّ يعقوب بن إسحاق الكنديّ منجم الرشيد والمأمون، وضع في القرانات الكائنة في الملة كتاباً سمّاه

(1) مجموعة من المستشرقين البريطانيين (م.ت، هوتسما، ت.و. أرنولد، ر.بايسيت، رهارتمان)، دائرة المعارف الإسلامية، تحقيق: إبراهيم زكي خورشيد وغيره، مركز الشارقة للإبداع الفكري، 1418هـ، 1998م، ط1، ج7، ص46-49.

الشيعة الجفر باسم كتابهم المنسوب إلى جعفر الصادق، وذكر فيه -فيما يقال- حدثان دولة بني العباس. قال: ولم نقف على شيء من خبر هذا الكتاب.

ثم قال: «قد وقع بالمغرب جزء منسوب إلى هذا الكتاب يسمونه الجفر الصغير»⁽¹⁾.

فإذا قارنا بين هذا الكلام والكلام السابق الذي نقلته دائرة المعارف الإسلامية في قصة انتقال الجفر إلى ابن تومرت، وسفر هذا الأخير إلى المغرب، يقوى في النفس أنّ تلك الأوهام نشأت من الخلط بين كتاب التنجيم هذا وبين الجفر الذي يتحدث عنه أهل البيت عليه السلام لمجرد الاتفاق بالاسم، وشتان بين الثرى والثريا.

كتاب ابن طلحة

ادّعى الشيخ كمال الدين أبو سالم محمد بن طلحة الشافعي النصيبي، المتوفى سنة (562 هـ)، أنّه وقع له دائرة وخطوط واسم وحروف كانت قد أوتيت لأحد أصحابه من العباد، وكان إذ ذاك مشغولاً في أوراده، ثم رأى في منامه -كما يزعم- أمير المؤمنين عليه السلام وسأله عن تلك الدائرة، وأمره بالذهاب إلى محمد بن طلحة -المؤلف- ليشرح له تلك الرموز، وهكذا وصلت الدائرة وما فيها من الحروف والخطوط إليه، فألف في شرح الدائرة واستخراج أسرارها كتاباً أسماه «الجفر الجامع والنور اللامع».



وبعد أن ذكر الملاحم والتواريخ التي ادّعى استخراجها من تلك الدائرة على طبق علم الحروف، قال: «وقد ذكرت بهذا الكتاب الناطق بالصواب جفر الإمام عليّ بن أبي طالب، وهو ألفٌ وسبعمئة مصدر من مفاتيح العلوم، ومصابيح النجوم، المعروف عند علماء الحروف بالجفر الجامع والنور اللامع».

ثمّ قال: «الجفر والجامعة وهما كتابان جليان؛ أحدهما ذكره الإمام عليّ على المنبر وهو قائم يخطب بالكوفة، على ما سيأتي بيانه، والآخر أسره إليه رسول الله. وهذا العلم المكنون هو المشار إليه بقوله: أنا مدينة العلم وعليّ بابها، وأمره بتدوينه، وكتبه الإمام عليّ حروفاً متفرقة على طريقة سفر آدم عليه السلام في جفر؛ يعني في رقّ، وقد جعل من جلد البعير، فاشتهر بين الناس»⁽¹⁾.

ولا شكّ في أنّ هذا الكتاب من وضع ابن طلحة وتأليفه، كما يعترف هو بذلك. ونسبة الدائرة والرموز إلى أمير المؤمنين عليه السلام غير معلومة؛ لأنّها مبنية على رؤيا مزعومة، ولو سلّمت، فأيّ حجّة علميّة في الرؤى المناميّة، إلّا أن يدّعى أنّها من قبيل الوحي -وهي كما ترى-!

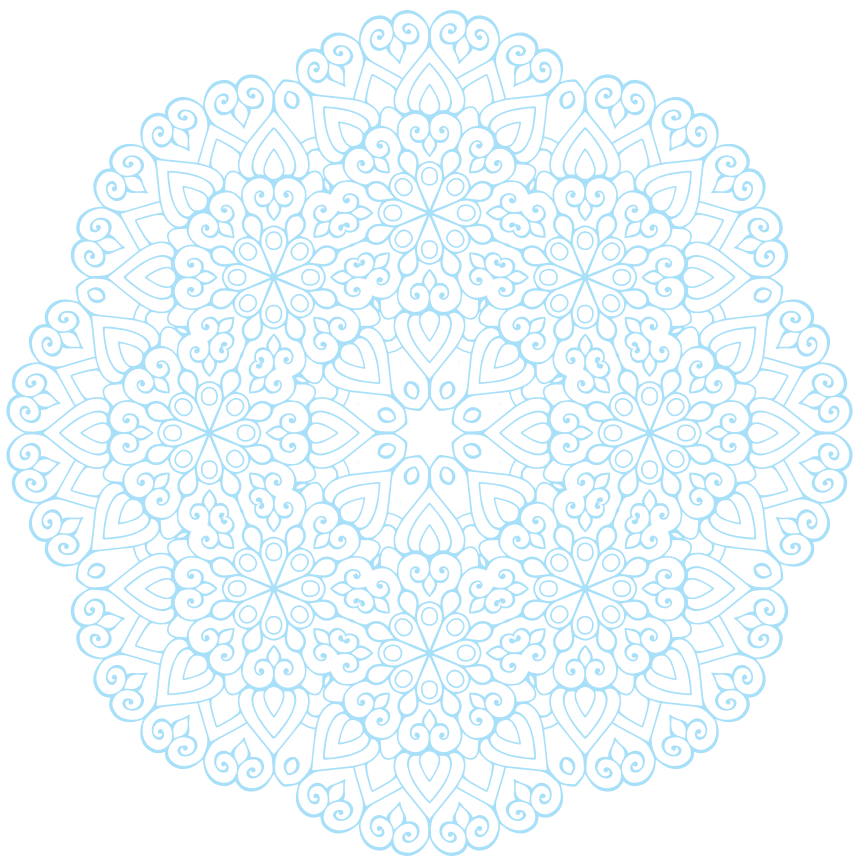
ثمّ إنّ المؤلّف عليه السلام يدّعي لنفسه أمراً عظيماً، وهو أنّه استطاع تفسير الدائرة والرموز على قاعدة علم الحروف، لكنّه يترقّى بعد ذلك فينسب ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فيقول: «وقد ذكرت بهذا الكتاب الناطق بالصواب جفر الإمام عليّ بن أبي طالب»، فلم

الكتاب الناطق بالصواب جفر الإمام عليّ بن أبي طالب

(1) محمّد بن طلحة، الجفر الجامع والنور اللامع لأمر أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، مكتبة الكلّيات الأزهرية، القاهرة، لا، لا ط، ص 4، 5، 17، 18.

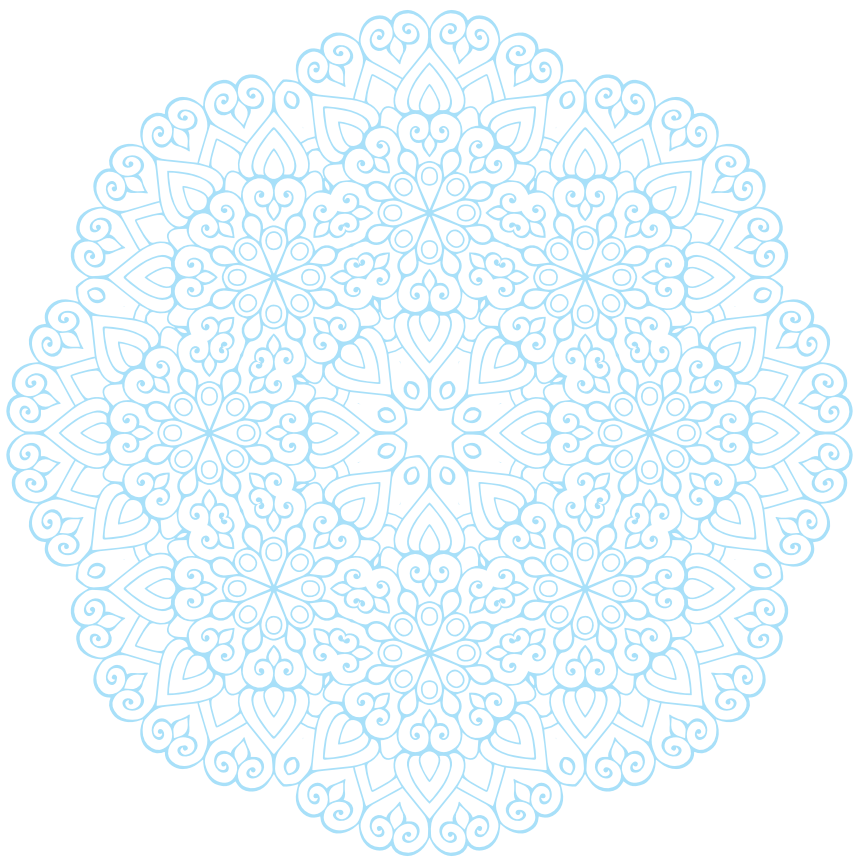
يخبرنا كيف صار إليه ذلك، وهل أنّه رآه -أيضاً- في المنام أو صار إليه بضرب من الإلهام. ومهما يكن، فهي كلّها دعاوى لا دليل عليها ولا معول، ومن أين علِمَ ﷺ أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قد دُونَ الجفر على طريقة سفر آدم، وكيف اطلع على سفر آدم، وعرف طريقته حتّى عرف أنّ الجفر قد دُونَ على طريقته، وكيف يُفسّر قوله إنّ رسول الله ﷺ قد أسره إلى عليّ عليه السلام، ثمّ بعد ذلك بقي سرّاً إلى أن وصل إليه، فهل هو من ورثة أمير المؤمنين عليه السلام حتّى خصّه بهذا السرّ دون غيره؟ كلّها أمور تثير الرّيب، وتبعث على العجب.

والمؤسف، إنّ بعض المتاجرين بالكتاب من أهل دور النشر المعاصرة -ولأهداف تجارية محضة- قام بنشر هذا الكتاب في بيروت بالأفست على طبعته الحجرية القديمة، وادّعى أنّه الجفر للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، مع أنّ في هذا الكتاب كثيراً من الأمور التي تدلّ على أنّه منسوب زوراً وبهتاناً إلى أمير المؤمنين عليه السلام، ونحن نكتفي بما ذكرنا، وفي ذلك الكفاية.



الباب الثالث

مصحف فاطمة
عليها السلام
بين الحقيقة والأوهام



تمهيد⁽¹⁾

لا شكَّ في أنَّ أهل البيت عليهم السلام هم ورثة علم رسول الله صلى الله عليه وآله والأمناء عليه، فقد تواتر عنه عليه السلام أنَّه قال: «أنا مدينة العلم وعليّ بابها»⁽²⁾، وهو كالصريح في كونه عليه السلام عيبة علمه ومستودع المعارف الإلهيّة، وقد توارثها عنه الأئمّة المعصومون المطهّرون من ولده. فقد كانوا يتوارثون ما في القرآن الكريم وكتب الأنبياء السابقين، من دقائق المعارف والأحكام الشرعيّة. ومن جملة التراث العلميّ الذي كان يتوارثه أئمّة أهل البيت عليهم السلام مصحف فاطمة الذي دوّن فيه علم ما يكون، ممّا سمعته الزهراء عليها السلام من حديث الملائكة بعد وفاة أبيها عليه السلام، كما سنرى من خلال النصوص الواردة عن أهل بيت العصمة والطهارة. وقد كانوا عليهم السلام يحدّثون أصحابهم أحياناً عن تلك العلوم المدوّنة عندهم في هذا الكتاب ويبينون حقيقته. وقد أثار مصحف فاطمة حفيظة كثير من الكتّاب، واتّخذوا منه وسيلةً للطعن والتشنيع على أتباع أهل

(1) مقالة كتبت في: مجلة رسالة الثقلين، العدد الثامن، السنة الثانية، شوال - ذو الحجة، 1414هـ/1994م.

(2) راجع مصادر الحديث في الهوامش التحقيقيّة لكتاب: شرف الدين، السيّد عبد الحسين، المراجعات، مؤسسة الوفاء، بيروت، لا، ت، لا، ط، ص 387.



البيت ﷺ ، تارةً باستغلال اسمه -باعتبار أنّه يُطلق عليه اسم مصحف- وجعله باباً لاتهمم بأنهم لا يعترفون بالقرآن الموجود بين الدفتين والمتداول بين المسلمين قاطبة، فيوهمون الناس بأن مصحف فاطمة المذكور هو القرآن الذي يعتقده الشيعة، وتارةً أخرى بأن الاعتقاد بمصحف فاطمة يعني الاعتقاد بنزول الوحي بعد الرسول ﷺ ، ويرتبون على ذلك نتائج عديدة، منها: أنّ الشيعة يعتقدون بنبوّة فاطمة وعليّ ﷺ .

وفي هذا الباب نتعرّض للبحث عن حقيقة مصحف فاطمة ﷺ ، ونعالج الشبهات التي تُثار حوله، والضجّة المفتعلة التي يطلقها هؤلاء الكتاب الذين ينقصهم الاطلاع الكافي والدقّة العلميّة -إن أحسنّا الظنّ بهم-، أو تنقصهم الأمانة والإنصاف.

المصحف في اللغة

المُصحف -مثلثة الميم، من أٌصحف بالضّم-؛ أي جعلت فيه الصُّحف⁽¹⁾، وسُمّي المصحف مصحفاً؛ لأنّه أٌصحف؛ أي جُعِل جامعاً للمصحف المكتوبة بين الدفتين⁽²⁾. وبناءً عليه، فالمصحف ليس اسماً مختصّاً بالقرآن الكريم، ويشهد لذلك ما رَوّوه في وجه تسمية المصحف مصحفاً، فقد روى ابن أشتة في كتاب المصاحف

المصحف في اللغة
- مصحف بالضم
المصحف بالضم

(1) الفيروز آبادي، محمّد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1426هـ/ 2205م، ط8، ج3، ص161، مادة «صحف».

(2) الفراهيدي، العين، مصدر سابق، ج3، ص10.

أنّه لما جمعوا القرآن فكتبوه في الورق، قال أبو بكر: «التمسوا له اسماً، فقال بعضهم: السِّفر، وقال بعضهم: المصحف؛ فإنّ الحبشة يسمونه المصحف. قال: وكان أبو بكر أوّل من جمع كتاب الله وسمّاه المصحف»⁽¹⁾. ونحن لا نوافق على مضمون هذه الرواية؛ لأنّنا نعتقد أنّ القرآن جُمع في حياة الرسول ﷺ⁽²⁾، وكلمة المصحف ذات أصل عربيّ، فلا معنى للإتيان بها من الحبشة، لكن أوردناها لإقامة الحجّة على من يقبلها. فالمصحف كلّ كتاب أُصحف وجُمع بين دفتين، لكنّ كثرة استعماله في القرآن الكريم أوجبت انصراف الأذهان إليه، وهو لا يكفي لحمل ما ورد في روايات أهل البيت عليه السلام التي تتحدّث عن مصحف فاطمة على المصحف المعروف، خاصّة مع تقييده بإضافته إليها عليه السلام. ويؤيّد ذلك استعمال كلمة المصحف بمعنى الكتاب من قبل المسلمين في القرن الأوّل، فقد قيل في خالد بن معدان: كان علمه في مصحف له أزرار وعري⁽³⁾.

مصحف فاطمة في أخبار أهل البيت عليه السلام

1- عن أبي عبيدة، عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام: «إنّ فاطمة مكثت بعد رسول الله ﷺ خمسة وسبعين يوماً، وكان دخلها

(1) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، لا.م، 1394هـ/1974م، لا.ط، ج1، ص185.

(2) راجع: مرتضى، السيّد جعفر، حقائق هامة حول القرآن الكريم، دار الصفوة، بيروت، 1992م، ط2، ص90 - 99.

(3) أبو زهرة، محمّد، الحديث والمحدّثون، دار الفكر العربيّ، القاهرة، 1378هـ، لا.ط، ص221.



حزن شديد على أبيها، وكان جبرائيل عليه السلام يأتيها فيحسّن عزاءها على أبيها، ويطيّب نفسها، ويخبرها عن أبيها ومكانه، ويخبرها بما يكون بعدها في ذريتها، وكان علي عليه السلام يكتب ذلك، فهذا مصحف فاطمة عليها السلام»⁽¹⁾.

2- عن أبي حمزة: أنّ أبا عبد الله عليه السلام قال: «مصحف فاطمة ما فيه شيء من كتاب الله، وإنّما هو شيء أُلقي إليها بعد موت أبيها صلوات الله عليهما»⁽²⁾.

3- عن عنبسة بن مصعب، عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام: «مصحف فاطمة، أما والله، ما أزعّم أنّه قرآن»⁽³⁾.

4- عن الحسين بن أبي العلاء، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إنّ عندي... ومصحف فاطمة، ما أزعّم أنّ فيه قرآنًا»⁽⁴⁾.

5- عن محمّد بن عبد الملك، عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام: «وعندنا مصحف فاطمة عليها السلام، أما والله ما هو بالقرآن»⁽⁵⁾.

6- عن علي بن سعيد، عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام قال: «وفيه مصحف فاطمة، ما فيه آية من القرآن»⁽⁶⁾.

7- عن علي بن أبي حمزة، عن الكاظم عليه السلام قال: «عندي مصحف فاطمة، ليس فيه شيء من القرآن»⁽⁷⁾.

(1) الصّفّار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص 153؛ الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج 1، ص 241.

(2) الصّفّار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص 159.

(3) المصدر نفسه، ص 154.

(4) المصدر نفسه، ص 150.

(5) المصدر نفسه، ص 151.

(6) المصدر نفسه، ص 156، 160.

(7) المصدر نفسه، ص 154.

8- عن أبي بصير، عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «وإنّ عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام، وما يدرهم ما مصحف فاطمة عليها السلام؟ قال: قلت: وما مصحف فاطمة عليها السلام؟ قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرّات، واللّه ما فيه من قرآنكم حرف واحد»⁽¹⁾.

فهذه الروايات وأمثالها تدلّ على أنّ مصحف فاطمة الذي يعتقد الإماميّة أنّه عند أئمتهم وضمن ميراثهم العلميّ، ليس المصحف الذي فيه القرآن الكريم، وأنّه كتاب آخر يتضمّن علماً، لكن ما هو ذلك العلم؟ وهذا ما تشير إليه بعض الروايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام منها:

1- سئل الإمام الصادق عليه السلام عن محمّد بن عبد الله بن الحسن، فقال عليه السلام: «ما من نبيّ ولا وصيّ ولا ملك إلّا هو في كتاب عندي [يعني مصحف فاطمة]، واللّه ما لمحمّد بن عبد الله فيه اسم»⁽²⁾.

2- روي عن الوليد بن صبيح أنّه قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: «يا وليد، إنّي نظرت في مصحف فاطمة عليها السلام، فلم أجد لبني فلان فيه إلّا كغبار النعل»⁽³⁾.

3- عن فضيل بن سكرة، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال: «يا فضيل، أتدري في أيّ شيء كنت أنظر فُبَيْل؟ قال:

(1) الصّقّار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص152؛ الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج1، ص239.

(2) ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، مصدر سابق، ج3، ص249.

(3) الصّقّار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص161، 170.



قلت: لا، قال: كنت أنظر في كتاب فاطمة عليها السلام، ليس من مَلَك يملك إلا وهو مكتوب فيه باسمه واسم أبيه، وما وجدت لولد الحسن فيه شيئاً»⁽¹⁾.

4- عن سليمان بن خالد قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «وليُخرجوا مصحف فاطمة، فإن فيه وصية فاطمة»⁽²⁾.

5- عن حماد بن عثمان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «إن الله تعالى لما قبض نبيّه ﷺ، دخل على فاطمة من وفاته من الحزن ما لا يعلمه إلا الله - عز وجل -، فأرسل الله إليها ملكاً يسلي غمها ويحدثها، فشكت ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فقال: إذا أحسست بذلك وسمعت الصوت قولي لي، فأعلمته بذلك، فجعل أمير المؤمنين عليه السلام يكتب كلما سمع حتى أثبت من ذلك مصحفاً. قال: ثم قال: أما إنه ليس فيه شيء من الحلال والحرام، ولكن فيه علم ما يكون»⁽³⁾.

يتبين من خلال هذه الروايات أن مصحف فاطمة عليها السلام ليس قرآناً، وليس بكتاب أحكام، فهو مغاير لكتاب علي عليه السلام الذي أملاه عليه رسول الله ﷺ، والذي ورد ذكره في أخبارهم عليهم السلام إلى جنب مصحف فاطمة، وسمّوه بالجامعة تارةً، والصحيفة أخرى، وكتاب علي عليه السلام غالباً. وليس ثمة أي رواية توهم كونه قرآناً، فضلاً عن كونها ظاهرة في ذلك ليطمسك بها من يفتش عن المطاعن، وعلى فرض وجودها فإن الروايات المستفيضة الواضحة والصريحة،

(1) الصفار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص 169؛ الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج 1، ص 244.

(2) الصفار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص 157.

(3) المصدر نفسه، ص 157؛ الشيخ الكليني، الكافي، مصدر سابق، ج 1، ص 240.

والتي قدّمنا طائفة منها، تقتضي رفع ذلك التوهّم أو الظهور، لو تمّ وسلّم.

فاطمة عليها السلام محدّثة

قد يتوقّف بعض الباحثين عند قصّة مصحف فاطمة عليها السلام، ويرفض مسألة تكليم الملائكة للسيدة الزهراء عليها السلام نتيجة توهّم التلازم بين النبوة والوحي، أو بين النبوة وتحديث الملائكة؛ وعليه، فإنّ كون الرسول ﷺ خاتم الأنبياء والرسول يقتضي عدم نزول الملائكة بعد رسول الله ﷺ، ويجعلون هذا دليلاً على عدم صحّة قصّة المصحف المذكور. وقد اعتمد على هذا النحو من الاستدلال عبد الله القصبيّ في كتابه الموسوم بـ«الصراع بين الإسلام والوثنية»، متّهماً الشيعة الإمامية بأنهم يزعمون لفاطمة ولأنثمة من ولدها ما يزعمون للأنبياء والرسول⁽¹⁾، ذلك كلّه اعتماداً على الملازمة المزعومة بين تكليم الملائكة وبين النبوة، وهذه غفلة ما بعدها غفلة. وتشير آيات القرآن الكريم إلى أشخاص عدّة كلّّمهم الملائكة ولم يكونوا من الأنبياء، ومنها:

1- ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلٰٓئِكَةُ يٰمَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفٰكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفٰكِ عَلَىٰ نِسَاءِ الْعٰلَمِيْنَ﴾⁽²⁾.

(1) الأميني، الشيخ عبد الحسين، الغدير، دار الكتاب العربي، بيروت، 1397 هـ/1977 م،

ط4، ج5، ص50-51.

(2) سورة آل عمران، الآية 42.

2- ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَايِكَةُ يَمْرَيْمُ إِنَّ اللَّهَ بِبَشَرِكَ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ أَسْمُهُ الْمَسِيحُ﴾⁽¹⁾.

3- ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿٧﴾ قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا ﴿٨﴾ قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾⁽²⁾.

4- ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ قَايِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾ قَالَتْ يَوَاسِيَ أَئِلَهِ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴿٧٢﴾ قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾⁽³⁾.

فهذه نماذج من النساء حدثنا القرآن الكريم عنهن ولم يكن نبيات، ومع ذلك شاهدن الملائكة وحدثنهم، أو أوحى إليهن بأسلوب آخر غير تحديث الملائكة، ولم يستنكر ذلك أحد.

وقد دلت النصوص على أن فاطمة عليها السلام كانت محدثة، ولم تكن نبيّة، وكذلك تقول الشيعة الإماميّة بالنسبة إلى أئمة أهل البيت عليهم السلام دون أن يدعي أحد منهم لهم النبوة؛ إذ لا تلازم بينهما، كما تقدّم.

كما أن الاعتقاد بنزول الملائكة على فاطمة الزهراء عليها السلام لا يُعدّ غلوًّا، ولا مبالغَةً في فضلها، فهي عليها السلام سيّدة نساء العالمين من الأولين والآخرين، وأفضل من مريم بنت عمران، ومن سارة امرأة إبراهيم عليهم السلام، وقد ثبت بالنصوص القرآنيّة مشاهدتهما

(1) سورة آل عمران، الآية 45.

(2) سورة مريم، الآيات 17 - 19.

(3) سورة هود، الآيات 69 - 73.



للملائكة وتكليمهما لهم، فأَيَّ غلَوٍّ في نسبة مثل ذلك إلى مَنْ هي أفضل منهما؟ روى البخاري عن النبي ﷺ أنه قال: «فاطمة سيِّدة نساء أهل الجنة»⁽¹⁾، وروى مسلم عنه ﷺ أنه قال لها: «يا فاطمة، أما تَرْضَيْنَ أن تكوني سيِّدة نساء المؤمنين أو سيِّدة نساء هذه الأمة»⁽²⁾. وهي ﷺ ممَّن نزلت فيهم آية المباهلة والتطهير، وضمَّهم الرسول ﷺ بكسائه.

ومن الجدير بالذكر، أنَّ للوحي أساليب وأغراضاً متعدِّدة، ولا تلازم بين الوحي والنبوَّة، وإن كان كلَّ نبيٍّ لا بدَّ من أن يوحى إليه، وكذلك لا تلازم بين الوحي والقرآنيَّة، فبالنسبة إلى الرسول ﷺ لم يكن جميع ما نزل عليه من الوحي قرآناً، فالأحاديث القدسيَّة وتفسير القرآن وتأويله، والإخبار بالموضوعات الخارجيَّة وأمثال ذلك ليست قرآناً. فاتَّضح أنَّ تحديث الملائكة للزهاء ﷺ لم يكن من الوحي النبويِّ، ولا من الوحي القرآنيِّ.

المحدِّثون عند أهل السنَّة

إذا كان تحدَّث الملائكة مع أهل البيت ﷺ الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً غلَوًّا، فلنلقِ نظرة على كتب الحديث والسيرة والتاريخ عند أهل السنَّة، حيث يُدعى تحدَّث الملائكة مع جماعة من رجالهم:

(1) البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج 4، ص 209 - 219.

(2) النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، مصدر سابق، ج 16، ص 6-7.



1- أخرج البخاري في مناقب عمر بن الخطاب -وبعد حديث الغار- عن أبي هريرة، وأخرج مسلم في فضائل عمر -أيضاً- عن عائشة: أنَّ عمر بن الخطاب كان من المحدثين. وقد حاول شراح البخاري أن يؤلّوه بأنَّ المراد أنَّه من المُلمِّمين، أو من الذين يُلقى في روعهم، أو يظنّون فيصيبون الحقَّ، فكأنَّه حَدَّثَ⁽¹⁾ وهو -كما ترى- تأويل لا يساعد عليه ظاهر اللفظ؛ ولأجل ذلك قال القرطبي: «إنَّه ليس المراد بالمحدثين المصيبين فيما يظنّون؛ لأنَّه كثير في العلماء، بل وفي العوامِّ من يقوى حدسه فتصحَّ إصابته، فترتفع خصوصيّة الخبر وخصوصيّة عمر»⁽²⁾.

2- ممَّن ادَّعى أنَّ الملائكة تحدّثهم، عمران بن الحصين الخزاعي، المتوفَّى سنة 52 هـ، قالوا: «كانت الملائكة تسلّم عليه حتّى اكنّوى بالنار، فلم يسمعهم عاماً، ثمَّ أكرمه الله برّد ذلك»⁽³⁾.

3- ومنهم أبو المعالي الصالح، المتوفَّى سنة 427 هـ، روى أنَّه كلّمته الملائكة في صورة طائر⁽⁴⁾.

4- أبو يحيى الناقد، المتوفَّى سنة 285 هـ، روى أنَّه كلّمته الحوراء⁽⁵⁾.
وأمثال هذه المرويات في كتب السنّة غير قليل، ولم يستنكر ذلك أحد ولم يُتهم أصحابها بالغلوّ. وممّا يدلّ على عدم الملازمة

(1) البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، ج4، ص200: النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، مصدر سابق، ج15، ص6-7.

(2) المناوي، محدّد عبد الرّؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير، تصحيح: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلميّة، لبنان - بيروت، 1415 هـ - 1994 م، ط1، ج4، ص664.

(3) الزهري، محمّد بن سعد، الطبقات الكبرى، إحياء التراث العربي، بيروت، 1417 هـ/1996 م، ط1، ج7، ص11: ج4، ص288-289.

(4) ابن الجوزي، عبد الرحمان بن علي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، دار صادر، بيروت، 1358 هـ، ط1، ج7، ص82.

(5) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، مصدر سابق، ج12، ص386.

بين تحديث الملائكة والنبوة، ما رواه الكليني عن حمran بن أعين، قال: قال أبو جعفر الباقر عليه السلام: «إِنَّ عَلِيًّا كَانَ مُحَدَّثًا، فخرجت إلى أصحابي فقلت: جئتمكم بعجوبة، فقالوا: وما هي؟ فقلت: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كان علي عليه السلام مُحَدَّثًا، فقالوا: ما صنعت شيئاً إلا سألته من كان يُحَدِّثُه، فرجعت إليه، فقال لي: يَحَدِّثُه مَلَكٌ، قلت: تقول: إنَّه نبي؟ قال: فحرَّك يده -هكذا- أو كصاحب سليمان، أو كصاحب موسى، أو كذي القرنين، أو ما بلغكم أنَّه قال: وفيكم مثله؟!»⁽¹⁾.

وفي بصائر الدرجات: عن حمran بن أعين، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ألسنت حدَّثتني أنَّ عليًّا كَانَ مُحَدَّثًا؟ قال: «بلى، قلت: من يَحَدِّثُه؟ قال: مَلَكٌ، قلت: فأقول: إنَّه نبيٌّ أو رسول؟ قال: لا، بل مثله مثل صاحب سليمان ومثل صاحب موسى، ومثل ذي القرنين⁽²⁾، أما بلغك أنَّ عليًّا سُئِلَ عن ذي القرنين، فقالوا: كان نبيًّا؟ قال: لا، بل كان عبداً أحبَّ الله فأحبَّه، وناصحَ الله فناصحَه»⁽³⁾.

ولا بدَّ من الإشارة إلى بعض رواياتنا التي تتحدَّث عن مصحف فاطمة أنَّه من إِملاء رسول الله ﷺ وخطَّ علي عليه السلام، ومنها:

1- عن علي بن سعيد، عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام: «وعندنا -والله- مصحف فاطمة، ما فيه آية من كتاب الله، وإنَّه لإِملاء رسول الله ﷺ وخطَّ علي عليه السلام بيده»⁽⁴⁾.

(1) الكافي، مصدر سابق، ج 1، ص 271.

(2) الصِّقار، مصدر سابق، ص 323.

(3) الشيخ الأميني، الغدير، مصدر سابق، ج 5، ص 48.

(4) الصِّقار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص 153.



2- عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «وخلّفت فاطمة مصحفاً ما هو قرآن، ولكنّه كلام من كلام الله أنزل عليها إملاء رسول الله ﷺ وخطّ عليّ عليه السلام»⁽¹⁾.

3- عن عليّ بن أبي حمزة عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام: «وعندنا مصحف فاطمة عليها السلام أما -والله- ما فيه حرف من القرآن، ولكنّه إملاء رسول الله ﷺ وخطّ عليّ عليه السلام»⁽²⁾.

فهذه الروايات الثلاث تخالف الروايات المستفيضة المتقدمة في حقيقة مصحف فاطمة، حيث ذكرت أنّه إملاء رسول الله، والثانية منها لا تخلو من تهافت، حيث جعلته كلاماً من كلام الله أنزل عليها، وجعلته في الوقت نفسه من إملاء رسول الله ﷺ، ولو كان من إملاء الرسول ﷺ لما كان منزلاً عليها، بل عليه. والحاصل أنّه لا بدّ من علاج هذه الروايات أو طرحها. والعلاج بأحد وجوه:

1- ربّما كان ذلك من باب اشتباه الراوي أو الناسخ، حيث خلط بين الصحيفة الجامعة التي أملاها رسول الله ﷺ على عليّ عليه السلام وخطّها بيمينه، وبين مصحف فاطمة الذي بيّنت الروايات أنّه حدّث المَلَك به فاطمة وكتبه عليّ عليه السلام، خاصّة أنّ الاثنين واردان معاً في النصوص المذكورة نفسها.

2- أن يكون المراد برسول الله في هذه الأخبار المَلَك الذي كان يحدث فاطمة عليها السلام، لا النبي ﷺ (كما احتمله المجلسي)⁽³⁾.

(1) الصّقار، بصائر الدرجات، مصدر سابق، ص155.

(2) المصدر نفسه، ص161.

(3) المجلسي، العلامة محمد باقر بن محمد تقي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، مؤسسة الوفاء، لبنان - بيروت، 1403هـ - 1983م، ط2، ج26، ص42.

3- كما يحتمل أن يكون مصحف فاطمة عليها السلام متضمناً لبعض المعارف التي تلقّتها عن أبيها رسول الله صلى الله عليه وآله، مضافاً إلى ما تقدّم من الأمور التي كان يحدثها بها المَلَك. ولعلّ الرواية التي تذكر شمول المصحف المذكور لوصيّة فاطمة عليها السلام تقصد هذا، فيصحّ عندئذٍ أنّه من إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله بهذا الاعتبار، والله أعلم.

4- كما يحتمل أن تكون فاطمة عليها السلام قد تركت مصحفين؛ الأول: دَوّنت فيه بخطّ عليّ عليه السلام ما حدّتها الملائكة به بعد وفاة أبيها صلى الله عليه وآله، والآخر: دَوّنت فيه بعض العلوم التي أملاها عليها وعلى عليّ عليه السلام رسول الله صلى الله عليه وآله؛ وبناءً عليه يتعدّد الموضوع. وعلى أيّ حال، فهذا لا يضرّ بمقصودنا، وهو نفي التهمة التي يتمسك بها المخالفون، حيث صرّحت جميع الأخبار -بما فيها هذه الثلاثة المتقدّمة- بنفي القرآنيّة عن مصحف فاطمة.

في نهاية المطاف، ندكّر أنّ المصحف المذكور بقي عند أئمة أهل البيت عليه السلام يتوارثونه مع بقيّة الكتب المتضمّنة لعلوم الأنبياء والرسل الماضين، ومع صحيفة الأحكام الجامعة التي أملاها رسول الله صلى الله عليه وآله على عليّ عليه السلام. وقد تحدّثنا فيما مضى عن هذه الصحيفة بشكل مفصّل. وقد كان هذا الميراث العلويّ يشكّل وإحدى علائم الإمامة الكبرى.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ مصحف فاطمة كبقية الصحف والكتب لم تنتقل إلى غيرهم عليه السلام، ولم تصل إلى شيعتهم. وأمّا ما يدّعيه -افتراءً- بعض الكتّاب من كون هذا المصحف متداولاً

في بعض مناطق الشيعة، فهو باطل لا دليل عليه. والمؤسف أنَّ أصحاب هذه الأقلام يطلقون العنان لأقلامهم دون تدبّر ولا تثبّت، ويأخذون معلوماتهم من العوامّ، ويصدّقون كلّ مقولة للطعن والتشنيع، فيثبتونها في كتبهم لتصبح بعد ذلك مصادر يعتمد عليها المأجورون والساعون وراء تفريق المسلمين وزرع الفتن بينهم. نسأله تعالى أن يعصمنا من الزلل، وأن يغفر لنا هفوات الفكر واللسان، وأن يحفظ المسلمين من كيد الشياطين وأهل الفتن.



قائمة المصادر والمراجع

- 1- القرآن الكريم.
- 2- الرضّي، السيّد أبو الحسن محمّد الرضّي بن الحسن الموسويّ، نهج البلاغة (خطب الإمام عليّ عليه السلام)، تحقيق وتصحيح: صبحي الصالح، ل.ن، لبنان - بيروت، 1387 هـ - 1967 م، ط1.
- 3- أبو ريّة، محمود، أضواء على السّنة المحمّديّة، نشر البطحاء، لا.ت، ط5.
- 4- الميلانيّ، السيّد عليّ الحسيني، الصحابة، مركز الأبحاث العقائديّة، إيران - قم، 1421 هـ، ط1.
- 5- الصدوق، الشيخ محمّد بن عليّ، الاعتقادات في دين الإماميّة، تحقيق: عصام عبد السيّد، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، 1414 هـ/1993 م، ط2.
- 6- مسلم النيسابوريّ، مسلم بن الحجاج، الجامع الصحيح (صحيح مسلم)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، لا.ت، لا.ط.
- 7- الذهبيّ، محمّد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، لبنان - بيروت، دار



- إحياء التراث العربي، لا.ت، لا.ط.
- 8- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لا.م، 1401هـ/ق/1981م، لا.ط.
- 9- الخطيب، محمد عجاج، أصول الحديث، دار الفكر، بيروت، 1409هـ/ق، لا.ط.
- 10- أبو رية، محمود، أضواء على السنة المحمدية، مؤسسة الأعلي للمطبوعات، بيروت، لا.ت، ط.5.
- 11- الحكيم، السيد محمد باقر، علوم القرآن، مجمع الفكر الإسلامي، 1417هـ/ق، ط.3.
- 12- زرندي، السيد مير محمد، بحوث في تاريخ القرآن وعلومه، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، إيران - قم، 1420هـ/ق، ط.1.
- 13- الكوراني، الشيخ عليّ العاملي، تدوين القرآن، دار القرآن الكريم، 1418هـ/ق، ط.1.
- 14- الصقار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات، تصحيح وتعليق وتقديم حسن كوجه باغي، منشورات الأعلي، مطبعة الأحمدية، طهران، 1404هـ/ق/1362هـش، لا.ط.
- 15- أحمد بن حنبل، المسند (مسند أحمد)، دار صادر، لبنان - بيروت، لا.ت، لا.ط.
- 16- الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين، إشراف يوسف عبد الرحمن المرعشي، دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان - بيروت، لا.ت، لا.ط.
- 17- الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)،

- تحقيق وتصحيح: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، بيروت، 1403هـ/1983م، ط2.
- 18- الطوسي، الشيخ محمد بن الحسن، الخلاف، تحقيق: جماعة من المحققين، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، إيران - قم، 1407هـ، لا.ط.
- 19- الصدوق، الشيخ محمد بن علي، الأمالي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة، مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة، إيران - قم، 1417هـ، ط1.
- 20- الصدوق، الشيخ محمد بن علي، التوحيد، تصحيح وتعليق: السيد هاشم الحسيني الطهراني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، إيران - قم، لا.ت، لا.ط.
- 21- ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، لا.م، 1415هـ/1995م، لا.ط.
- 22- المفيد، الشيخ محمد بن محمد بن النعمان، الفصول المختارة، تحقيق: السيد نور الدين جعفریان الأصبهاني وآخرين، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، 1414هـ/1993م، ط2.
- 23- ابن حبان، محمد بن حبان، المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، لا.ن، لا.م، لا.ت، لا.ط.
- 24- الصدوق، الشيخ محمد بن علي، كمال الدين وتمام النعمة، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المقدسة،



- 1405 هـ/ق 1363 هـ ش، لا.ط.
- 25- البرقي، أحمد بن محمد بن خالد، المحاسن، تصحيح وتعليق: السيد جلال الدين الحسيني، دار الكتب الإسلامية، إيران - طهران، 1370 هـ - 1330 ش، لا.ط.
- 26- الكليني، الشيخ محمد بن يعقوب، الكافي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية: مطبعة حيدري، طهران، 1365 هـ ش، ط4.
- 27- الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات، تصحيح وتعليق وتقديم: حسن كوجه باغي، منشورات الأعلمي، مطبعة الأحمدي، طهران، 1404 هـ/ق 1362 هـ ش، لا.ط.
- 28- الطوسي، الشيخ محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام في شرح المقنعة، تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الإسلامية، إيران - طهران، 1364 هـ ش، ط3.
- 29- الصدوق، الشيخ محمد بن علي، المقنعة، تحقيق: لجنة التحقيق التابعة لمؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، 1415 هـ/ق، لا.ط.
- 30- المفيد، الشيخ محمد بن محمد بن النعمان، خلاصة الإيجاز، تحقيق: الشيخ علي أكبر زماني نژاد، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، 1414 هـ/ق 1993 م، ط2.
- 31- المفيد، الشيخ محمد بن محمد بن النعمان، رسالة المتعة، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، 1414 هـ/ق 1993 م، ط2.
- 32- الطوسي، الشيخ محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام في شرح

- المقنعة، تحقيق وتعليق: السيّد حسن الموسويّ الخرسان، دار الكتب الإسلاميّة، إيران - طهران، 1364 هـ ش، ط3.
- 33- الصدوق، الشيخ محمّد بن عليّ، من لا يحضره الفقيه، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاريّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين، قم المقدّسة، لا.ت، لا.ط.
- 34- النجاشيّ، أحمد بن عليّ، رجال النجاشيّ، مؤسّسة الأعليّ للمطبوعات، بيروت، 2010م، ط1.
- 35- الحرّ العامليّ، الشيخ محمّد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت (عليه السلام)، إيران - قم، 1414 هـ ق، ط2.
- 36- ابن حجر الهيتمي، أحمد بن حجر، الصواعق المحرقة في الردّ على أهل البدع والزندقة، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة القاهرة، مصر، 1385 هـ ق/1965م، ط2.
- 37- ابن شهر آشوب، محمّد بن عليّ، مناقب آل أبي طالب، تصحيح وشرح ومقابلة: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المكتبة الحيدريّة، العراق - النجف الأشرف، 1376 هـ ق/1956م، لا.ط.
- 38- أبو يعلى الموصليّ، أحمد بن عليّ، مسند أبي يعلى، حقّقه وخرّج أحاديثه: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، لا.ت، لا.ط.
- 39- النسائيّ، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداريّ، سيّد كسرويّ حسن، دار الكتب العلميّة، لبنان - بيروت، 1411 هـ ق/1991م، ط1.
- 40- الطوسيّ، الشيخ محمّد بن الحسن، الأمالي، تحقيق: قسم



- الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، إيران - قم، 1414 هـ، ط1.
- 41- المفيد، الشيخ محمد بن محمد بن النعمان، الاختصاص، صححه وعلق عليه: علي أكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم، 1414 هـ/1993 م، ط2.
- 42- المفيد، الشيخ محمد بن محمد بن النعمان، الإرشاد، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام لتحقيق التراث، دار المفيد، بيروت، 1414 هـ/1993 م، ط2.
- 43- مؤسسة ولي العصر عليه السلام للدراسات الإسلامية، موسوعة الإمام الهادي عليه السلام، بإشراف سماحة السيد محمد الحسيني القزويني وآخرين، مؤسسة ولي العصر عليه السلام للدراسات الإسلامية - قم المشرفة، 1424 هـ، ط1.
- 44- النسائي، أحمد بن شعيب، سنن النسائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، 1348 هـ/1930 م، ط1.
- 45- القزويني، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق وترقيم وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان - بيروت، لا.ت، لا.ط.
- 46- البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، دار الفكر، لبنان - بيروت، لا.ت، لا.ط.
- 47- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف الدمشقي، شرح صحيح مسلم، دار الكتاب العربي، لبنان - بيروت، 1407 هـ/1987 م، لا.ط.
- 48- علي بن الإمام جعفر الصادق عليه السلام، مسائل علي بن جعفر، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم المشرفة،

- المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام - مشهد المقدّسة، ذي القعدة 1409هـ، ط1.
- 49- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق ومراجعة: محبّ الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، لات، لا.ط.
- 50- ابن كثير، إسماعيل بن كثير، البداية والنهاية، حقّقه ودقّق أصوله وعلق حواشيه: عليّ شيري، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، 1408هـ/1988م، ط1.
- 51- ياقوت الحمويّ، ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء، لبنان - بيروت، دار الفكر، 1400هـ، ط3.
- 52- الطبرسي، الشيخ أحمد بن عليّ بن أبي طالب، الاحتجاج، تعليق: السيد محمّد باقر الخرسان، دار النعمان للطباعة والنشر، العراق - النجف الأشرف، 1386هـ/1966م، لا.ط.
- 53- النقويّ، السيّد حامد، خلاصة عبقات الأنوار، مؤسّسة البعثة - قسم الدراسات الإسلاميّة - طهران - إيران، 1405هـ، لا.ط.
- 54- ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله، شرح نهج البلاغة، تحقيق وتصحيح محمّد أبو الفضل إبراهيم، نشر مكتبة آية الله المرعشيّ النجفيّ، إيران - قم، 1404هـ، ودار إحياء الكتب العربيّة - عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1378هـ/1959م، ط1.
- 55- ابن أبي عاصم، عمرو بن أبي عاصم، السنّة (ومعه ظلال الجنّة بتخريج السنّة بقلم محمّد ناصر الدين الألباني)، المكتب الإسلاميّ، لبنان - بيروت، 1413هـ/1993م، ط3.
- 56- الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الصغير، تحقيق:



- محمّد شكور محمود الحاج أمير، المكتب الإسلامي، بيروت، 1405هـ/1985م، ط1.
- 57- أبو الشيخ الأصهباني، عبد الله بن حبان، طبقات المحدثين بأصبهان، تحقيق: عبد الغفور عبد الحقّ حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، 1412هـ، ط2.
- 58- الصدوق، الشيخ محمد بن عليّ، عيون أخبار الرضا عليه السلام، تحقيق: تصحيح وتعليق وتقديم: الشيخ حسين الأعليّ، الناشر: مؤسسة الأعليّ - بيروت - لبنان، 1404هـ/1984م، لا.ط.
- 59- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، نشر أدب حوزة، قم المقدّسة، 1405هـ/1363هـش، لا.ط.
- 60- الجوهري، إسماعيل بن حماد، صحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1407هـ/1987م، ط4.
- 61- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، لا.م، 1410هـ، ط2.
- 62- ابن الأثير، المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، مؤسسة إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع، إيران - قم، 1364هـش، ط4.
- 63- الطريحي، الشيخ فخر الدين، مجمع البحرين، المكتبة الرضويّة، طهران، 1395هـ، لا.ط.
- 64- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس، دار الهداية، لا.م، لا.ت، لا.ط.

- 65- الصدوق، الشيخ محمد بن عليّ، معاني الأخبار، تصحيح وتعليق عليّ أكبر الغفاريّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفّة، إيران - قم، 1379هـ/1338ش، لا.ط.
- 66- الجرجانيّ، علي بن محمد، شرح المواقف، مطبعة السعادة، مصر، 1375هـق/1907م، ط1.
- 67- ابن خلدون، عبد الرحمان بن محمد، مقدّمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت، 1984م، ط5.
- 68- الرافعيّ، مصطفى، إعجاز القرآن والبلاغة النبويّة، تحقيق: درويش الجويديّ، المكتبة العصريّة، لا.م، 1424هـق/2003م، لا.ط.
- 69- الأمين، السيّد محسن، أعيان الشيعة، تحقيق وتخريج: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، لبنان - بيروت، لا.ت، لا.ط.
- 70- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م، لا.ط.
- 71- ابن قتيبة الدينوريّ، عبد الله بن مسلم، تأويل مختلف الحديث، المكتب الإسلاميّ، لا.م، 1419هـق/1999م، ط2.
- 72- ابن قتيبة الدينوريّ، عبد الله بن مسلم، تأويل مختلف الحديث، دار الكتب العلميّة، لبنان - بيروت، لا.ت، لا.ط.
- 73- الدميريّ، محمد بن موسى، حياة الحيوان الكبرى، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1424هـق، ط2.
- 74- محمد بن طلحة، الجفر الجامع والنور اللامع لأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، مكتبة الكلّيّات الأزهريّة، القاهرة، لا.ت، لا.ط.



- 75- شرف الدين، السيّد عبد الحسين، المراجعات، مؤسسة الوفاء، بيروت، لا.ت، لا.ط.
- 76- الفيروز آبادي، محمّد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1426هـ/2205م، ط8.
- 77- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، لا.م، 1394هـ/1974م، لا.ط.
- 78- مرتضى، السيّد جعفر، حقائق هامّة حول القرآن الكريم، دار الصفوة، بيروت، 1992م، ط2.
- 79- أبو زهرة، محمّد، الحديث والمحدثون، دار الفكر العربيّ، القاهرة، 1378هـ، لا.ط.
- 80- الأميّي، الشيخ عبد الحسين، الغدير، دار الكتاب العربيّ، بيروت، 1397هـ/1977م، ط4.
- 81- المناوي، محمّد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير، تصحيح: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلميّة، لبنان - بيروت، 1415هـ/1994م، ط1.
- 82- الزهريّ، محمّد بن سعد، الطبقات الكبرى، إحياء التراث العربيّ، بيروت، 1417هـ/1996م، ط1.
- 83- ابن الجوزي، عبد الرحمان بن عليّ، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دار صادر، بيروت، 1358هـ، ط1.
- 84- المجلسي، العلامة محمد باقر بن محمد تقي، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، مؤسسة الوفاء، لبنان - بيروت، 1403هـ - 1983م، ط2.